

Distr.: General  
14 June 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 66 (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي:

## الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد الثامن عشر عن التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

يتزامن هذا التقرير مع حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عام 2001. وقد كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، منذ اعتمادها، إطاراً هاماً لتنمية أفريقيا، وحشدت الالتزام السياسي وزادت من التمويل الموجه لأولويات القارة. ويُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 301/74. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها إلى الأمين العام أيضاً أن يقدم إضافة عن الاستعراض الشامل للدعم الدولي المقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ إنشاء الشراكة، تكملةً للتقرير المرحلي.

وأشار الأمين العام في التقرير إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تسبب في أزمة كبرى، صحية واجتماعية واقتصادية، وأثرت عملياً على كل بلد من بلدان العالم، وتضررت منها عدة ملايين من الناس بين مرضى وموتى، ودفعت بالاقتصادات إلى الانهيار. وبالنظر إلى انكماش النمو في أفريقيا لأول مرة منذ مطلع الألفية، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 يمكن أن يتأثرا سلباً. وحتى قبل حلول أزمة كوفيد-19، لم تكن أفريقيا على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وثمة حالياً احتمال متزايد بأن تتأخر القارة أكثر في تنفيذ تلك الأهداف. واليوم وحيث لم يبق سوى أقل من عقد من الزمن على حلول عام 2030، الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيكون من اللازم مضاعفة الجهود في المجالات ذات الأولوية في خطة عام 2063، خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لتسريع التقدم نحو بلوغ تطلعات أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.



## أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير، التقرير المرحلي الموحد الثامن عشر، عملا بقرار الجمعية العامة 301/74 المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، حيث طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوافيها بتقرير شامل عن تنفيذ القرار.
- 2 - ويستعرض الأمين العام في التقرير التقدم المحرز في تنفيذ أربع أولويات مواضيعية رئيسية اختيرت وفقا لمساهمتها الأساسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي: التكامل الإقليمي؛ وتطوير البنية التحتية؛ والتصنيع؛ والصحة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى وجه الخصوص، فإن تحقيق التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو مفتاح التحول في أفريقيا على مدى عدة عقود قادمة. ومنطقة التجارة الحرة تحمل طموحات واعدة للتصنيع في ظل ارتفاع حصة المنتجات المصنعة في المبادلات التجارية داخل المنطقة. وأما تطوير البنية التحتية فأمر حيوي لتحقيق إمكانات منطقة التجارة الحرة والتصنيع في القارة. وعلاوة على ذلك، ونظرا للوقوع غير المسبوق الذي أحدثته جائحة كوفيد-19، يشمل التقييم أيضا حالة قطاع الصحة والتدابير المتخذة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. ويتناول الاستعراض التدابير التكميلية التي يضطلع بها شركاء أفريقيا في التنمية، بما في ذلك من خلال التمويل والتجارة وتخفيف عبء الديون والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة.
- 3 - وتشمل المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير استعراضا متعمقا للوثائق ذات الصلة واستقاء آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال دراسة استقصائية. ومن بين الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقُدمت وجهات نظر أيضا من أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. ويسلط الأمين العام الضوء، في كل مجال من المجالات ذات الأولوية، على الجهود التي تبذلها البلدان والمؤسسات الأفريقية. ويورد أيضا تحليلا لنتائج التدخلات ونواتجها وآثارها، بما في ذلك من خلال قياس الأداء في ضوء غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

## ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

### ألف - البنية التحتية

- 4 - إن تطوير البنية التحتية محرك رئيسي للنمو الاقتصادي ومكاسب الإنتاجية. والنمو الاقتصادي إذا اقترن بسياسات قوية لتوزيع الدخل فهو يمكن أن يسهّل تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا بمثابة إطار لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. وبتنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، المعروفة باسم خطة العمل الأولى ذات الأولوية، والتي وصلت إلى نهايتها في كانون الأول/ديسمبر 2020، ركزت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية جهودها على صياغة المرحلة الثانية من خطة العمل ذات الأولوية، والتي ستحدد خطة تنفيذ البرنامج للفترة 2021-2030.

5 - وواصلت البلدان الأفريقية، انسجاماً مع ما عليها من التزامات، بذل الجهود للنهوض بتطوير البنية التحتية. وحسب ما أفادت به مفوضية الاتحاد الأفريقي<sup>(1)</sup>، كان ما مجموعه 409 مشاريع في طور التنفيذ حتى كانون الأول/ديسمبر 2020 في إطار خطة العمل الأولى ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، منها 193 مشروعاً في مجال النقل، و 75 مشروعاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و 52 مشروعاً في قطاع الطاقة الفرعي. غير أن المشاريع في مجالي المياه والصرف الصحي لم تمثل سوى 3 في المائة من المجموع. واستناداً إلى استعراض منتصف المدة الذي أجرته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، كان 37 في المائة (150 مشروعاً) إما في مرحلة التشييد و/أو مرحلة التشغيل. غير أن الأداء كان متبايناً في قطاع البنية التحتية. فبينما كان معظم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إما في مرحلة التشييد و/أو التشغيل، فإن أكثر من 40 في المائة من مشاريع قطاع النقل وصلت إلى تينك المرهلتين، ولا تزال معظم المشاريع في مجالي الطاقة والمياه والصرف الصحي في المرحلة السابقة لدراسة الجدوى أو في مرحلة دراسة الجدوى. والصعوبة الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية هي التغلب على العجز في البنية التحتية، ولا سيما ضعف قدرتها على الوصول بالمشاريع إلى الإقفال المالي، حيث تقشل نسبة 80 في المائة من مشاريع البنية التحتية في مرحلتها دراسة الجدوى وخطة العمل<sup>(2)</sup>.

6 - وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فقد حسنت جميع البلدان الأفريقية درجاتها في مجال تطوير البنية التحتية، كما يتضح من مؤشر بنك التنمية الأفريقي عن تطوير البنية التحتية في أفريقيا<sup>(3)</sup>. فقد ارتفع المؤشر العام للقارة من 28,44 إلى 29,63 بين عامي 2019 و 2020، في حين زاد 13 بلداً من درجة مؤشرها بقيمة تزيد عن 1. ويعزى هذا التقدم أساساً إلى التطورات التي وقعت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث سجل هذا القطاع نمواً قوياً بسبب تركيب كابلات بحرية وأرضية جديدة زادت من قدرات الإرسال.

7 - وأحرز تقدم أيضاً في حشد التمويل لمشاريع البنية التحتية المقامة في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وزيادات حصة البلدان الأفريقية من تمويل البنية التحتية. واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة (انظر الجدول 1)، خصصت البلدان الأفريقية أكثر من 37,5 بليون دولار للبنية التحتية، وهو ما يمثل 37,5 في المائة من إجمالي الالتزام بالتمويل البالغ 100 بليون دولار في عام 2018، وتأتي بقية المبلغ من شركاء أفريقيا في التنمية، ومنهم الصين (25,7 بليون دولار)، وأعضاء الاتحاد المعني بالهيكل الأساسية من أجل أفريقيا (20,2 بليون دولار)، والقطاع الخاص (11,8 بليون دولار)، ومصادر أخرى (5,6 بلايين دولار). وباستخدام متوسط متحرك من أربع سنوات (2015-2018)، بلغ متوسط الالتزام الإجمالي بتمويل البنية التحتية 82 بليون دولار، وبلغت حصة الحكومات الوطنية الأفريقية من إجمالي الالتزامات ما يقرب من 40 في المائة. واستناداً إلى الاحتياجات السنوية من تمويل البنية التحتية التي تقدر بما يتراوح بين 130 بليون دولار و 170 بليون دولار، ومتوسط مستوى الالتزام للفترة 2016-2018، فإن أفريقيا لديها فجوة تمويلية تتراوح، في المتوسط، بين 53 بليون دولار و 93 بليون دولار<sup>(4)</sup>. وبينما تمويل

(1) انظر: [www.au-pida.org/](http://www.au-pida.org/).

(2) Kannan Lakmecharan, Qaizer Manji, Ronald Nyairo and Harald Poeltner, "Solving Africa's (2) infrastructure paradox", McKinsey and Company, 6 March 2020.

(3) يشمل مؤشرات عن النقل؛ والطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والمياه والصرف الصحي.

(4) African Development Bank, "Africa's infrastructure: great potential but little impact on inclusive (4) growth", in *African Economic Outlook 2018* (2018).

البنية التحتية آخذ في الارتفاع، بمعدل 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً<sup>(5)</sup>، قدرت شركة McKinsey & Company في عام 2016 أن الاستثمار في البنية التحتية في أفريقيا ينبغي أن يرتفع على الأقل إلى 4,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 150 بليون دولار سنوياً في الفترة من 2015 إلى 2025<sup>(6)</sup>.

## الجدول 1

## الالتزامات المقطوعة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا حسب مصدر الالتزام، 2015-2018

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

النسبة المئوية من مجموع الالتزامات	التغير (2015-2018)		المتوسط (2015-2018)	2018	2017	2016	2015	
	النسبة المئوية	المبلغ						
39	43	13,5	31,6	37,5	34,3	30,7	24	الحكومات الوطنية الأفريقية
24	2	0,4	19,6	20,2	19,7	18,6	19,8	أعضاء الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا
22	27	4,8	18,1	25,7	19,4	6,4	20,9	الصين
5	(53)	(2)	3,8	2,4	2,9	5,5	4,4	فريق التنسيق العربي
1	25	0,2	0,8	0,7	0,7	1,2	0,5	الهند
2	10	0,2	2	1,9	2,2	2	1,7	مؤسسات أخرى ثنائية/متعددة الأطراف
-	357	0,5	0,14	0,5	-	0,18	-	مصرف التنمية الجديد
7	73	4,4	6,03	11,8	2,3	2,6	7,4	القطاع الخاص
<b>100</b>	<b>27</b>	<b>21,9</b>	<b>82,05</b>	<b>100,8</b>	<b>81,6</b>	<b>66,9</b>	<b>78,9</b>	<b>المجموع</b>

المرجع: Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa – 2018*

8 - وتشكل مشاكل الإدارة، بما في ذلك أعباء البيروقراطية الإدارية وانعدام الشفافية والارتفاع النسبي لتكلفة تطوير البنية التحتية، تحديات خطيرة أمام التطوير المستدام للبنية التحتية. ومن الممارسات الجيدة المبلغ عنها في هذا المجال إجراء إصلاحات لصون الهيئات التنظيمية من الضغوط السياسية<sup>(7)</sup>.

9 - وبوجه عام، كان لخطة العمل الأولى ذات الأولوية ضمن برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا أثر إيجابي، وفق ما يتضح من زيادة توليد الكهرباء، وعدد الطرق التي تم تشييدها وتطويرها، ومستودعات الحاويات التي بنيت، والموانئ التي تم تحديثها، فضلاً عن توسيع نطاق التغطية بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهاتف المحمول. ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، زادت نسبة الاشتراك في خدمة الهاتف المحمول من 44,3 في المائة في عام 2010 إلى 77 في المائة في عام 2018<sup>(8)</sup>. وزاد توليد الكهرباء بشكل

(5) تنفق الصين نحو 7,7 في المائة وتنفق الهند نحو 5,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية.

(6) Kannan Lakmecharan, Qaizer Manji, Ronald Nyairo and Harald Poeltner, "Solving Africa's infrastructure paradox"

(7) OECD and African Centre for Economic Transformation, *Quality Infrastructure in 21st Century Africa: Prioritising, Accelerating and Scaling up in the Context of PIDA (2021-30)* (2020)(8) الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات الإحصاءات، متاحة على هذا الرابط: [www.itu.int/en/ITU-D](http://www.itu.int/en/ITU-D)

ملحوظ، حيث تحقق الهدف الذي كان محددًا لعام 2019 بنسبة 79 في المائة. فقد أحرزت بعض البلدان، مثل أوغندا وغانا والسنغال، تقدماً كبيراً في توليد وتوزيع الكهرباء، حيث شهدت زيادة من 601 إلى 1 839 ميغاواط، ومن 551 إلى 2 058 ميغاواط، ومن 835 إلى 1 248 ميغاواط، على التوالي، خلال الفترة 2010-2018. ورغم ما أحرز من تقدم في تطوير البنية التحتية، فهو على وجه العموم تقدم متفاوت إذا ما قيس بأهداف خطة عام 2063. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى الإنترنت والحصول على مياه الشرب المأمونة من 21,8 في المائة إلى 42 في المائة ومن 68,4 في المائة إلى 77 في المائة بين عامي 2013 و 2019، على التوالي. ومع ذلك، فإن نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء ضعيفة، حيث لم تتجاوز 26 في المائة من الهدف الذي وُضع لعام 2019. ويفتقر أكثر من 548 مليون شخص في أفريقيا (53 في المائة من السكان) إلى الكهرباء. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة في ستة بلدان أفريقية وآسيوية<sup>(9)</sup> أن 25 في المائة من المرافق الصحية التي شملتها الدراسة لم تكن مزودة بالكهرباء، وأن ربعاً آخر منها يعاني من حالات الانقطاع غير المتوقع للتيار الكهربائي. وزاد الافتقار إلى الطاقة الموثوقة من إضعاف قدرة البلدان الأفريقية على التصدي بفعالية لآثار الجائحة والتخفيف من حدتها.

10 - وساهم تطوير البنية التحتية في تسريع النمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال تحسين الإنتاجية. فبحسب بنك التنمية الأفريقي<sup>(10)</sup>، ساهمت الزيادة التي شهدتها الاستثمار في البنية التحتية بأكثر من نصف التحسن المسجل في أداء النمو في أفريقيا في السنوات الأخيرة. وفي الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مقيساً بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام 2010) ما متوسطه 3,2 في المائة سنوياً. وخلال الفترة نفسها، ارتفع نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (تعاوُل القوة الشرائية معبراً عنه بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام 2017)، وهو مقياس لإنتاجية اليد العاملة، من 9 620,6 دولاراً في عام 2010 إلى 10 418,2 دولاراً في عام 2019، وهو ما يمثل قفزة بنسبة 8,3 في المائة في إنتاجية اليد العاملة على مدى العقد الماضي (انظر الجدول 2).

## الجدول 2

### نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو إنتاجية اليد العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، 2010-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2,3	2,4	2,4	1,2	2,8	4,7	5,0	4,1	4,5	5,6	نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية السنوية)
1 833,9	1 792,9	1 751,1	1 710,4	1 690,7	1 645,0	1 571,8	1 497,6	1 438,2	1 376,5	الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2010)
10 418,2	10 465,3	10 517,7	10 543,9	10 617,9	10 587,6	10 349,4	10 067,7	9 804,4	9 620,6	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (تعاوُل القوة الشرائية بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام 2017)

المصدر: World Bank, World Development Indicators database, Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

(9) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020. متاح على هذا الرابط: <https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/>

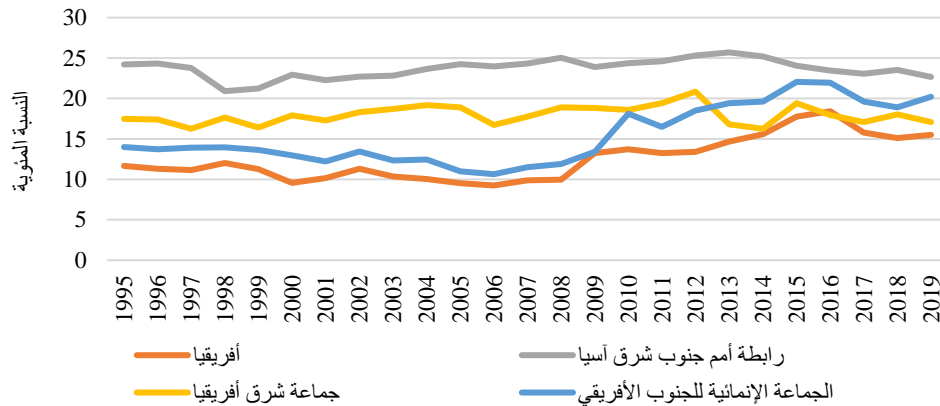
(10) انظر: [www.afdb.org/en/knowledge/publications/tracking-africa%E2%80%99s-progress-in-figures/](http://www.afdb.org/en/knowledge/publications/tracking-africa%E2%80%99s-progress-in-figures/) .infrastructure-development

## باء - التكامل الإقليمي والتجارة

11 - لقد ظل التكامل الإقليمي، منذ ستينات القرن العشرين، مطمحا طال انتظاره للبلدان الأفريقية. ورغم الجهود العديدة التي بُذلت على مر السنين، ظل عمق التكامل الإقليمي ضعيفا. وقد ارتفعت المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية من 11,6 في المائة في عام 1995 إلى 16 في المائة في عام 2019، ولكنها لا تزال منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى (انظر الشكل الأول). غير أن هذا الرقم يمكن أن يكون أقل من الواقع نظرا لارتفاع مستوى التجارة غير الرسمية. ولا تزال المنتجات المصنعة تهيمن على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وهي تجارة أكثر تنوعا من صادرات أفريقيا إلى بقية العالم (انظر الشكل الثاني). وهذا يدل أن ثمة مجالا واسعا للرفع من القيمة المضافة الصناعية في المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الشكل الأول

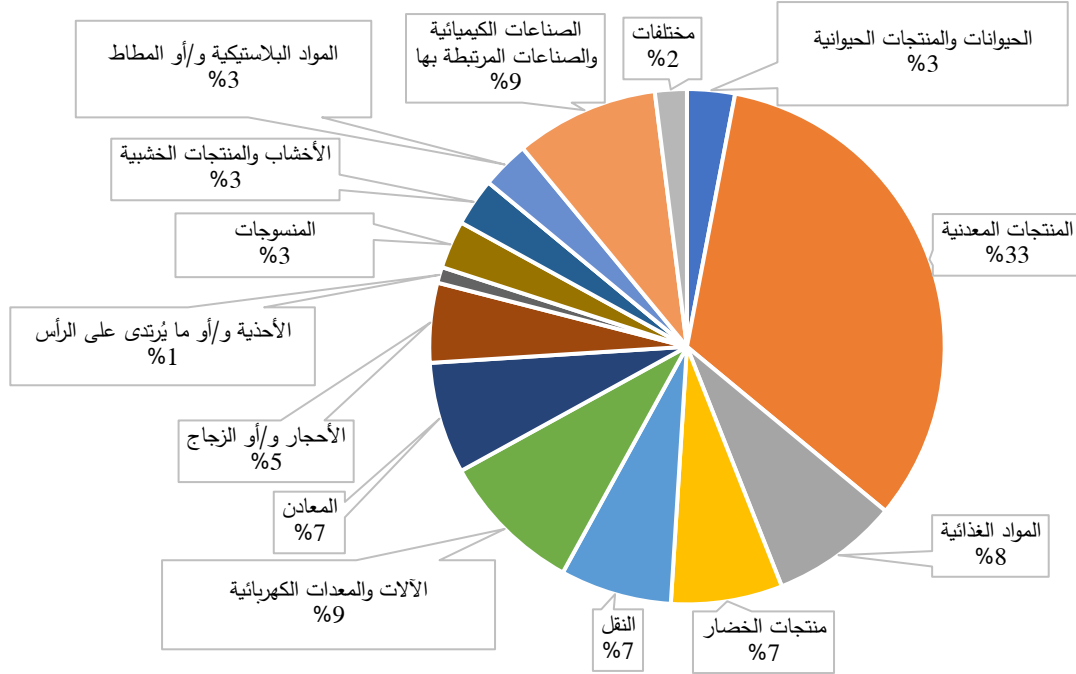
## تطور التجارة بين البلدان الأفريقية، 1995-2019



المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

## الشكل الثاني

## تشكيلة الصادرات بين البلدان الأفريقية، متوسط الفترة 2014-2016



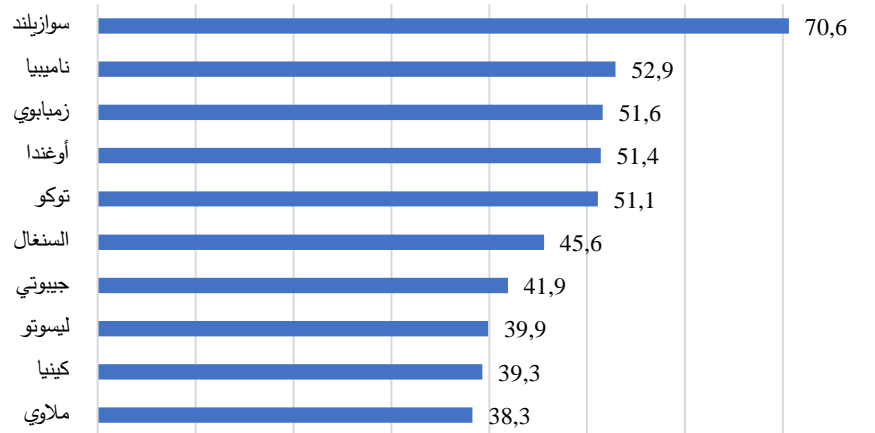
المصدر: *Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rule of Origin for Enhanced Intra-Africa Trade* (United Nations publication, 2019)

12 - ويتفاوت مستوى المبادلات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية من منطقة دون إقليمية لأخرى، ويتحدد في الأساس في ضوء درجة عمق التكامل الاقتصادي والسياسي داخل كل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ففي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يوجد من المبادلات التجارية الداخلية أكثر مما يوجد في غيرها من الجماعات الإقليمية، وكانت سوزيلند (اسمها الحالي هو إسواتيني) في الفترة 2015-2017 أكبر مُصدّر نحو البلدان الأفريقية الأخرى، تليها ناميبيا وزمبابوي وأوغندا وتوغو (انظر الشكل الثالث).

## الشكل الثالث

## البلدان العشرة الأكثر تصديرا إلى البلدان الأفريقية الأخرى، 2015-2017

(بالنسبة المئوية)



المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

13 - منذ الإعلان عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تموز/يوليه 2019، ركزت الجهود على وضع الأسس لتنفيذ اتفاقية إنشاء المنطقة، بما في ذلك تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عليها. وفي 7 شباط/فبراير 2021، كان 36 بلدا قد صدّق على الاتفاق. وكان موعد الانطلاقة الرسمية للمبادلات التجارية في منطقة التجارة الحرة هو 1 كانون الثاني/يناير 2021 - وهو موعد مهم في تنفيذ هذا البرنامج الرائد. ووافقت البلدان الأفريقية على التحرير التدريجي للسلع، على أن تلغى الرسوم على 90 في المائة من بنود التعريفات الجمركية في غضون خمس سنوات. وبخصوص المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة، سويت معظم المسائل المتعلقة بالمرحلة الأولى. غير أن المفاوضات لا تزال جارية بشأن المرحلة الثانية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة، وكذلك المفاوضات بشأن المرفقات المتعلقة بالتجارة في السلع وجداول الالتزامات وقواعد المنشأ<sup>(11)</sup>.

14 - توجد حاليا قواعد منشأ متعددة في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تعقيد التفاوض بشأن قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. فقواعد المنشأ الصارمة للغاية يمكن أن تصعب على الشركات مهمة الحصول على مدخلات وبيع وسيطة من الأسواق المحلية أو الإقليمية، بسبب ضعف سلاسل القيمة داخل أفريقيا. ومن شأن ذلك أن يثني الشركات عن المشاركة في الأسواق الإقليمية.

15 - وفي حين أن الأثر الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيتوقف على نتائج المفاوضات وتنفيذها، فإن التقييمات الأولية تشير إلى أن منطقة التجارة الحرة من المرجح أن تزيد من المبادلات التجارية والنواتج وخلق فرص العمل في جميع أنحاء المنطقة. وتبين دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن

(11) انظر: Michael Kottow and others, "AfCFTA year zero report: an assessment of African Government's commitment and readiness for AfCFTA start of trading in light of COVID-19", part one, May 2020.



إلغاء التعريفات وحده يمكن أن يؤدي إلى زيادة في المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية بنسبة 33 في المائة، في حين أظهر تقييم أجراه البنك الدولي أن منطقة التجارة الحرة يمكن أن ترفع الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى 3,4 تريليونات دولار بحلول عام 2040<sup>(12)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن الفقر المدقع سينخفض إلى 10,9 في المائة في عام 2035 من المستوى الحالي البالغ 34 في المائة، مما يعني انتشار 67 مليون أفريقي من براثن الفقر.

16 - واستنادا إلى تجربة أفريقيا في مجال التكامل الإقليمي، هناك مخاوف من أن يتعثر تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية نتيجة لعاملين مترابطين: (أ) انخفاض مستوى الالتزام تجاه منطقة التجارة الحرة؛ (ب) انخفاض مستوى استعداد البلدان الأفريقية للتنفيذ. وتبين دراسة أولية أجرتها مبادرة أنصار أفريقيا<sup>(13)</sup> أنه على الرغم من الحماس المتزايد بشأن منطقة التجارة الحرة، فإن التزام البلدان منخفض، حيث يبلغ متوسط الدرجات الإجمالي 44,48 في المائة. ورواندا هي البلد الأكثر التزاما، بدرجة نسبتها 83,93 في المائة، وجنوب أفريقيا هي البلد صاحب أعلى درجة استعداد بنسبة 68 في المائة. ومع ذلك، فإن متوسط درجة الاستعداد للتنفيذ هو 49,15 في المائة.

17 - ومما يثير القلق أكثر ارتفاع عدد الاقتصادات الأفريقية الكبيرة الحجم التي تظهر ضمن المراتب العشر الدنيا من تصنيف درجة الالتزام. وتكشف التصنيفات أيضا أن البنية التحتية المتصلة بالتجارة منخفضة في البلدان التي تحتل المراتب الدنيا من تصنيف درجة الاستعداد. ويبلغ متوسط الدرجات في تيسير التجارة وجاهزية البنية التحتية التجارية 41,7 في المائة و 42,1 في المائة، على التوالي<sup>(14)</sup>.

18 - وتشكل الإجراءات الإدارية المرهقة عائقا أمام المبادلات التجارية فيما بين بلدان المنطقة وقد تقوض أي منافع تتحقق من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن أن تكون تكلفة نقل البضائع أعلى بخمس مرات (لكل وحدة لقياس المسافة) في بعض البلدان الأفريقية منها في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي حالة إثيوبيا، تقدر "تكلفة المسافة" بنحو 3,5 أضعاف مقارنة بالولايات المتحدة، بينما تبلغ في نيجيريا 3,5 أضعاف<sup>(15)</sup>. وقد يصبح إغلاق الحدود عقبة أخرى تؤدي إلى فقدان الملايين من عائدات التصدير، على غرار ما وقع في أثناء الجائحة، مما يجعل الحاجة إلى آلية قوية وموثوقة لتسوية المنازعات أمرا حاسما لنجاح منطقة التجارة الحرة.

## جيم - التصنيع

19 - إن التصنيع، متى أحسن استغلاله من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، كان له دور أساسي في معالجة العائد الديمغرافي لأفريقيا، وهو أحد المجالات الرئيسية الأربعة ذات الأولوية الاستراتيجية في تحقيق التكامل الإقليمي. وقد ركزت وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في عام 2020 على تفعيل خطة

(12) انظر: World Bank, *The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects* (Washington, D.C, 2020).

(13) انظر: "AFCFTA year zero report", Michael Kottow and others.

(14) المرجع نفسه.

(15) David Atkin and Dave Donaldson, *Who's Getting Globalized? The Size and Implications of Intra-National Trade Costs*, NBER Working Paper, No. 21439 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau Of Economic Research, 2015).

العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا من خلال وضع وتعزيز وتنفيذ القواعد والمعايير وضمان الجودة في القطاع الصناعي.

20 - وواصلت البلدان الأفريقية تنفيذ استراتيجياتها للتنمية الصناعية بدعم من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، حيث قدمت الوكالة، في جملة أمور، الدعم التقني إلى 33 بلدا من أجل تعزيز قدراتها على موازنة سياساتها المتعلقة بالتصنيع مع إطار تنفيذ خطة العمل والعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025).

21 - واتخذت البلدان الأفريقية تدابير لتطوير قطاع تجهيز الأغذية على امتداد سلاسل القيمة الإقليمية. وأطلقت مبادرة بشأن الري المتكامل والصناعات الزراعية في عام 2020، وسيتمكن ذلك من ري 5 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في 16 بلدا. ومن المتوقع أن يكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص دور هام في هذا الصدد.

22 - ولوحظ تحول تدريجي نحو مزيد من الاستثمارات في الصناعة ذات الكثافة الرأسمالية، مثل صناعة السيارات، والصناعة الكهربائية، والإلكترونيات، وصناعات الطيران. وفي الواقع، تمكنت بعض البلدان الأفريقية من إقامة صناعات طيران ناجحة، ومنها جنوب أفريقيا (1,8 بليون دولار من الاستثمارات)، والمغرب (1,1 بليون دولار)، وتونس (430 مليون دولار)، مما يضعها ضمن أكبر 45 بلدا في صناعة الطيران العالمية.

23 - ونظرا لانعدام القدرة التنافسية، فإن أهمية قطاع المنسوجات والملابس آخذة في التراجع في العديد من البلدان الأفريقية التي كانت تنتج هذه المنتجات وتصدرها، في حين نجحت بلدان أخرى مثل إثيوبيا في اجتذاب الاستثمارات بسبب ارتفاع الأجور في مناطق أخرى. وتمضي جنوب أفريقيا قدما في تطوير المنسوجات التقنية التي تحتوي على القنب لدعم منتجاتها في مجال الطيران.

24 - وكان تعزيز القدرات الإنتاجية في الصناعات الوسيطة والنفطية، ولا سيما المواد الكيميائية والبتروكيماويات والأسمدة والمواد البلاستيكية، من أولويات العديد من البلدان الأفريقية المنتجة للنفط. ويواصل القطاع الخاص الأفريقي الاستثمار في سلاسل القيمة العالمية وبذل الجهود للارتقاء فيها، كما يتضح من الأعمال الجارية في نيجيريا لبناء أكبر مصفاة للنفط في أفريقيا وأكبر منشأة من منشآت القطارات في العالم.

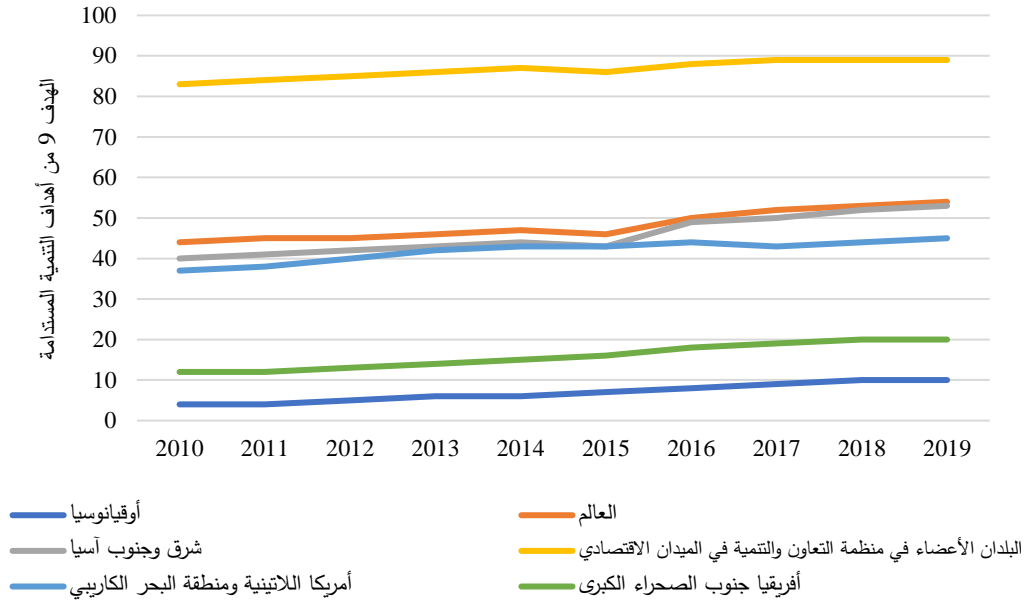
25 - وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد كان محدودا التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالتصنيع المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وكان أداء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشأن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة ضعيفا أيضا، حيث سُجلت درجة 20<sup>(16)</sup> بينما متوسط الدرجة العالمية هو 55 (انظر الشكل الرابع<sup>(17)</sup>). وبالمثل، كان التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ الهدف 4 من خطة عام 2063، المتعلق بإحداث تحول في الاقتصادات وخلق فرص العمل، ضعيفا أيضا حيث بلغ 16 في المائة (انظر الشكل الخامس).

(16) الدرجة الأسوأ هي صفر والدرجة الأفضل هي 100.

(17) Jeffrey D. Sachs and others, *The Sustainable Development Goals and COVID-19: Sustainable Development Report 2020* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2020).

## الشكل الرابع

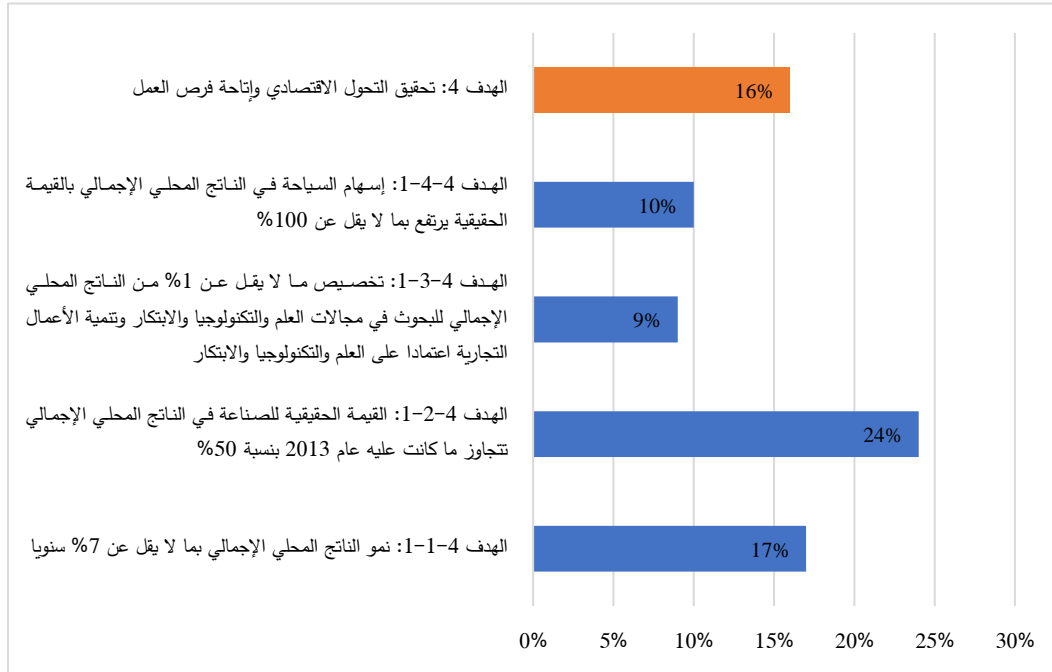
## التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة



المصدر: Jeffrey D. Sachs and others, *The Sustainable Development Goals and COVID-19: Sustainable Development Report 2020*.

## الشكل الخامس

## التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 4 من خطة عام 2063

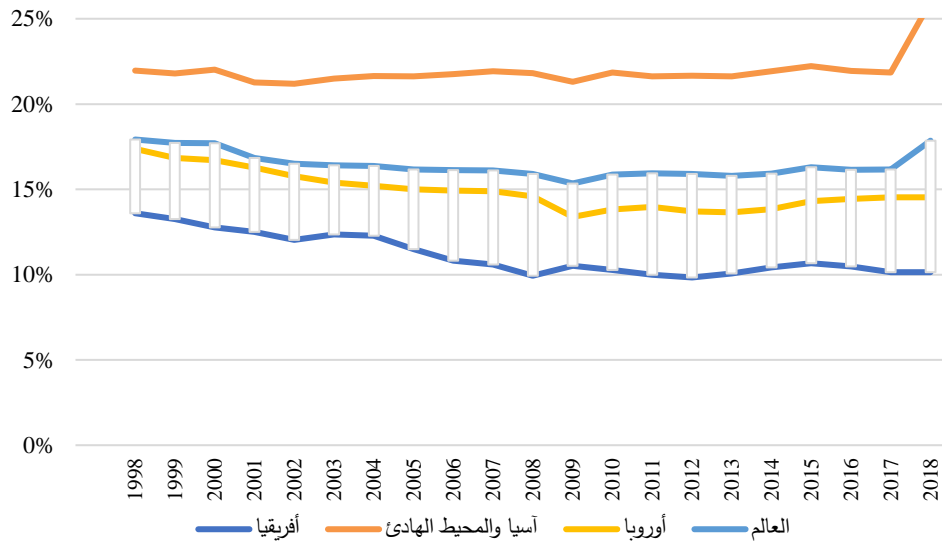


المصدر: African Union Development Agency, *First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063*.

26 - وظلت حصة أفريقيا من القيمة المضافة الصناعية عند نسبة 11 في المائة (1990-2019)، أي أقل بمقدار 10 نقاط مئوية من البلدان الآسيوية وبمقدار 5 نقاط من المتوسط العالمي (انظر الشكل السادس). وتمثل المنتجات الأولية 52 في المائة من كتلة الصادرات الأفريقية، ويمثل التصنيع القائم على الموارد 41 في المائة من صادرات أفريقيا ونصف إجمالي القيمة المضافة الصناعية. وقد بادرت بعض البلدان الأفريقية الغنية بالموارد، مثل بوتسوانا، إلى اعتماد سياسات وأنظمة لتحفيز إضافة القيمة في قطاع الصناعات الاستخراجية، وإنشاء مجموعات من الصناعات، وتعزيز الروابط مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبناء شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص<sup>(18)</sup>. غير أن الإنتاج الصناعي لا يزال يتركز في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والمنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة التي لا تتيح سوى فرص قليلة للتعلم والارتقاء، وذلك على الرغم من النمو في صناعة السيارات في جنوب أفريقيا والمغرب ورواندا.

الشكل السادس

### القيمة المضافة الصناعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1998-2018



المصدر: بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

27 - وتوفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصا للاستفادة من وفورات الحجم، وتشجيع قطاع صناعي أكثر تنافسية، وتعزيز إضافة القيمة والتصنيع والتنوع الاقتصادي، وتطوير سلاسل قيمة محلية وإقليمية. وفي حالة التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يُتوقع أن يتضاعف حجم القطاع الصناعي في أفريقيا، مع زيادة الناتج السنوي من 500 بليون دولار في عام 2015 إلى تريليون دولار في عام 2025 - وهو ما من شأنه إيجاد 14 مليون فرصة عمل إضافية<sup>(19)</sup>.

*Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa* (18)  
(United Nations publication, 2020).

Jacques Bughin and others, "Lions on the move II: Realizing the potential of Africa's economies", (19)  
.McKinsey Global Institute, September 2016

28 - وتتسم مشاركة أفريقيا في المراحل النهائية لسلاسل القيمة العالمية بالانخفاض، وإن كانت بعض البلدان الأفريقية قد وجدت لنفسها مكاناً في المراحل النهائية لسلاسل القيمة العالمية، بفضل ما لديها من بنية تحتية جيدة في مجال النقل ولوجستيات ورأس مال بشري. وهذه البلدان هي أساساً تونس وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب<sup>(20)</sup>. وإجمالاً، تحتل أفريقيا المرتبة الأخيرة على الصعيد الإقليمي في مؤشر اليونيدو لقياس الأداء الصناعي التنافسي<sup>(21)</sup> حيث كان متوسط ترتيبها هو 113 مقارنة بالمناطق الأخرى<sup>(22)</sup>، مما يبرز محدودية القدرة التنافسية الصناعية أفريقيا في العالم. ويتجلى هذا الضعف في القدرة المحدودة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة (1,3 في المائة من الصادرات المصنعة في العالم في عام 2019)<sup>(23)</sup>. وفي عام 2020، كان من المتوقع أن ينكمش ناتج القطاع الصناعي في أفريقيا بنسبة 10 في المائة على الأقل (أكثر من 50 بليون دولار) بسبب جائحة كوفيد-19<sup>(24)</sup>.

## دال - الصحة

29 - واصلت البلدان الأفريقية بذل الجهود لتحسين النتائج الصحية، بوسائل من بينها تنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية للفترة 2016-2030<sup>(25)</sup>. وتشمل الجهود الملحوظة التي تبذلها البلدان الأفريقية إدماج التغطية الصحية للجميع كهدف في استراتيجياتها الصحية الوطنية.

30 - وفي محاولة لمعالجة النقص في التمويل في قطاع الصحة وتوسيع نطاق التقدم نحو تحقيق هدف إعلان أبوجا المتمثل في تخصيص 15 في المائة من الميزانيات الوطنية لقطاع الصحة، أطلقت البلدان الأفريقية مبادرة أديس أبابا للدعوة إلى العمل في شباط/فبراير 2019 لزيادة التمويل المخصص للصحة من خلال تحسين أثر الإنفاق وضمان تحقيق الرعاية الصحية للجميع.

31 - وفي ضوء جائحة كوفيد-19، بذلت البلدان الأفريقية جهوداً كبيرة، بوسائل من بينها التعاون المتعدد القطاعات للاستجابة لأثرها والتخفيف منه. وعلى الصعيد الوطني، بذلت البلدان الأفريقية جهوداً للتصدي للجائحة، بما في ذلك ما يلي: (أ) الآليات القانونية والمؤسسية؛ (ب) تدابير الوقاية من الأمراض واحتوائها؛ (ج) التدابير الاجتماعية والإنسانية؛ (د) التدابير المالية والنقدية<sup>(26)</sup>.

32 - وعلى الصعيد الإقليمي، وضعت البلدان الأفريقية، من خلال المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، الاستراتيجية الأفريقية القارية المشتركة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وأنشأت فرقة العمل الأفريقية المتعددة القطاعات للاستجابة لفيروس كورونا، مما أدى إلى إنشاء منصات لآليات الشراء المجمع ووضع السياسات ذات الصلة، بما في ذلك بروتوكولات الاختبار والكمات وإنشاء اتحاد تجارب

(20) World Bank, *World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains* (Washington, D.C., 2020).

(21) تُعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الأداء الصناعي التنافسي بأنه قدرة البلدان على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية مع تطوير قطاعات وأنشطة صناعية أقوى من حيث القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي.

(22) أمريكا اللاتينية (83)، وآسيا والمحيط الهادئ (76)، وأمريكا الشمالية (53)، وأوروبا (42). انظر: UNIDO, *Industrial Development Report 2020: Industrializing in the Digital Age* (Vienna, 2020).

(23) بيانات اليونيدو.

(24) Kartik Jayaram and others, "Reopening and reimagining Africa", McKinsey and Company, 29 May 2020.

(25) إطار سياسات الاتحاد الأفريقي يقوم على عدد من الالتزامات والأدوات المتعلقة بالسياسات الصحية القارية والعالمية.

(26) African Union, *Africa's Governance Report to COVID-19: Preliminary Report 2020* (Johannesburg, 2020).

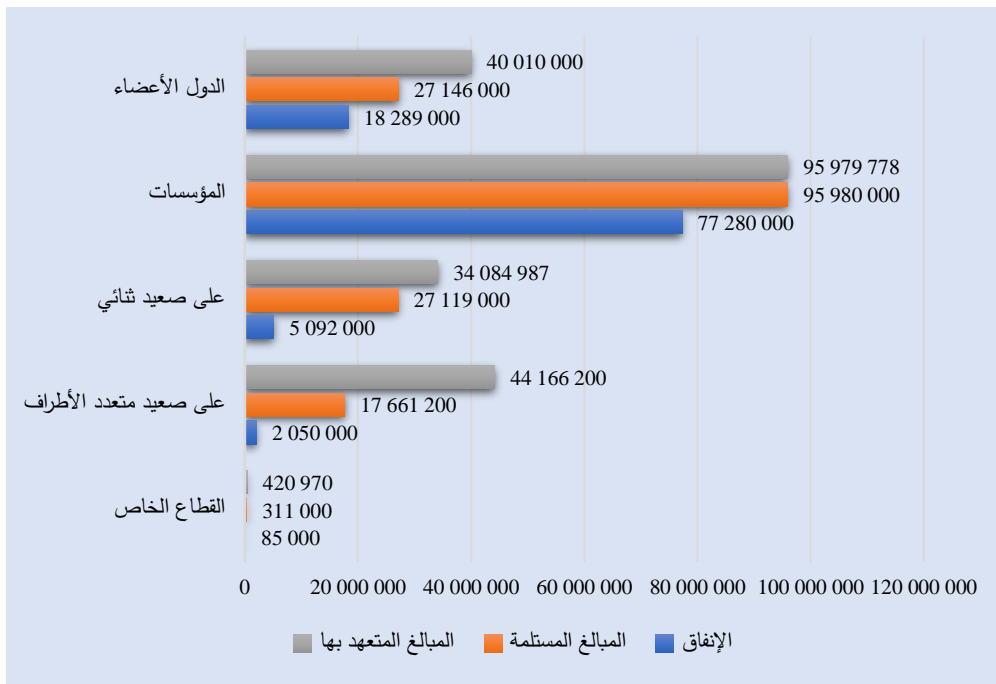
اللقاحات<sup>(27)</sup>. ومن خلال هذه الجهود، كان لدى 48 بلدا أفريقيا مختبرات لإجراء الاختبارات بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، سيتاح للدول الأفريقية الأعضاء، من خلال الصندوق الأفريقي لاقتناء اللقاحات، الحصول على 220 مليون جرعة من لقاح جونسون آند جونسون المضاد لكوفيد-19 الذي يؤخذ لمرة واحدة، مع إمكانية طلب 180 مليون جرعة إضافية<sup>(28)</sup>. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن ما مجموعه 46 بلدا أفريقيا يعد مؤهلاً للحصول على الدعم بموجب الالتزام المسبق للسوق التابع لمرفق كوفاكس لإتاحة اللقاحات<sup>(29)</sup>.

33 - ومن أجل تعبئة التمويل للتصدي لجائحة كوفيد-19، أنشأ الاتحاد الأفريقي صندوق التصدي لكوفيد-19 الذي يهدف إلى تعبئة 450 مليون دولار لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للجائحة. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان قد جرى التعهد بتقديم مبلغ إجمالي قدره 390,7 مليون دولار، دُفع منه مبلغ 167,9 مليون دولار. ومن أصل المبلغ الإجمالي الذي تعهدت به البلدان الأفريقية وقدره 40 مليون دولار، دُفع ما نسبته 67 في المائة مقابل 100 في المائة من المؤسسات، و 79 في المائة من الشركاء على الصعيد الثنائي، و 73 في المائة من القطاع الخاص (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

التعبئة المالية للتصدي لكوفيد-19 حسب القطاعات، 1 كانون الثاني/يناير 2021

(بدولارات الولايات المتحدة)



المصدر: Africa Centres for Disease Control and Prevention and African Union, "Africa annual progress report 2020", January 2021.

.Africa Centres for Disease Control and Prevention, "Africa annual progress report 2020", January 2021 (27)

African Export-Import Bank, "Africa signs historic agreement with Johnson & Johnson for 400 million doses of COVID-19 vaccines", 29 March 2021 (28)

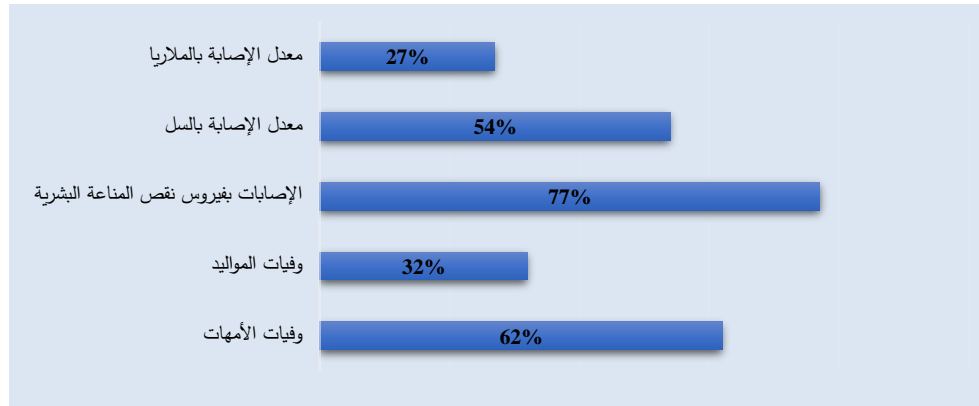
انظر: [www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax](http://www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax) (29)

34 - وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، استمرت أوجه التقدم في العديد من مجالات الصحة، على الرغم من أن معدل التقدم المحرز لم يكن كافياً لتحقيق معظم غايات الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والغايات الصحية لعام 2019 الواردة في خطة تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 للسنوات العشر الأولى (2014-2023) (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

التقدم المحرز نحو تحسين الحالة الصحية في أفريقيا، 2013-2019

(بالنسبة المئوية)



المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، التقرير القاري الأول عن تنفيذ خطة عام 2063.

35 - ووفقاً للتقرير المرحلي الأول للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خطة عام 2063، تم تسجيل أداء مُرضٍ نسبته 62 في المائة من الغاية المحددة لعام 2019 والمتمثلة في خفض معدلات وفيات الأمهات. فقد انخفضت معدلات وفيات الأمهات في القارة من 341 إلى 269 لكل 1 000 مولود حي بين عامي 2013 و 2019<sup>(30)</sup>.

36 - وسجل تقدم بطيء في الحد من الإصابة بالمalaria خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سُجّلت درجة منخفضة قدرها 27 في المائة من الغاية المحددة لعام 2019، مع انخفاض معدل الإصابة بشكل معتدل من 94,1 إلى 86,4 لكل 1 000 شخص<sup>(31)</sup>.

37 - وكان معدل الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في أفريقيا أقل من المتوسط العالمي عند مستوى 2,4 في المائة<sup>(32)</sup>. وتعزى الأرقام المنخفضة نسبياً إلى عدد من العوامل الاجتماعية والإيكولوجية، مثل التركيبة السكانية المواتية وانخفاض الكثافة السكانية والتنقل، من بين عوامل أخرى<sup>(33)</sup>. وظلت معدلات الفحص في معظم البلدان منخفضة وغير عادلة التوزيع. ويعزى ذلك إلى النقص في رأس المال البشري المدرب والبنية التحتية وفي توافر أدوات الاختبار، وإلى القيود اللوجستية.

(30) African Union Commission and African Union Development Agency, *First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063* (2020).

(31) المرجع نفسه.

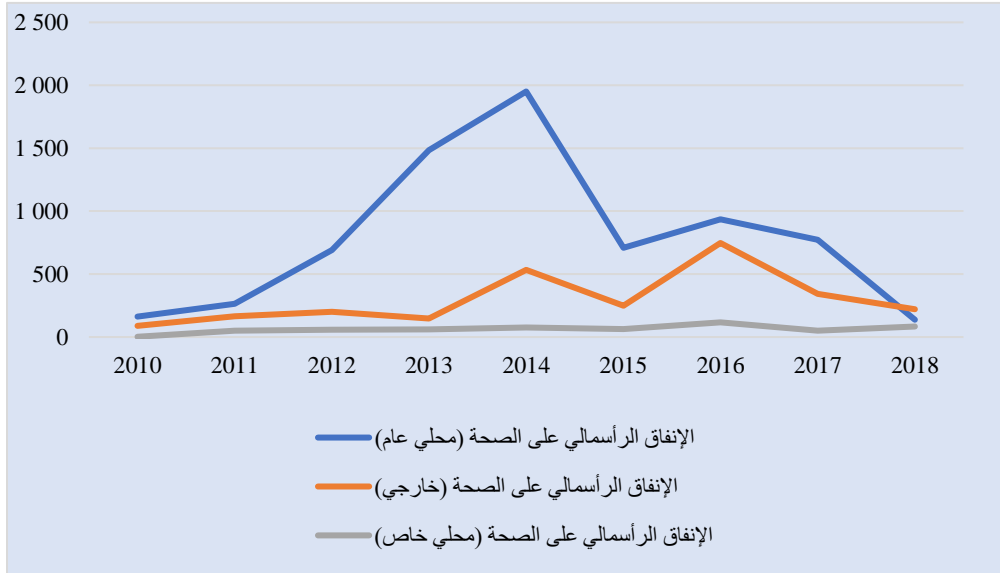
(32) African Union Development Agency, "Outbreak brief #52: Coronavirus disease 2019 (COVID-19) pandemic", 12 January 2021.

(33) WHO Regional Office for Africa, "Social, environmental factors seen behind Africa's low COVID-19 cases", 24 September 2020.

## الشكل التاسع

## الإنفاق الرأسمالي على الصحة في أفريقيا، 2010-2018

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.

38 - وانخفض الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من مجموع الإنفاق في أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية (انظر الشكل التاسع). وبالإضافة إلى ذلك، أسهم انخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة في انخفاض مجموع الإنفاق على الصحة. ومع انخفاض الإنفاق الحكومي، أصبحت المدفوعات من الأموال الخاصة من قبل الأسر المعيشية مصدرا بارزا لتمويل النظم الصحية في المنطقة. ويثير استمرار المستويات المرتفعة للمدفوعات من الأموال الخاصة مخاوف بشأن إمكانية تحقيق هدف التغطية الصحية للجميع في المنطقة، لا سيما وأن الفقراء هم الذين يتحملون في المقام الأول المدفوعات من الأموال الخاصة.

39 - وأدت إعادة تخصيص الأموال العامة للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى تعطيل تقديم الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك عمليات التحصين الروتينية. وفي عام 2019، تجمّد نطاق التغطية بالتحصين في أفريقيا عند نسبة 74 في المائة للجرعة الثالثة من لقاح الكزاز و 69 في المائة للجرعة الأولى من لقاح الحصبة - أي ما يقل بكثير عن الهدف الإقليمي المحدد في 90 في المائة. وقد تفاقمت هذه الفجوات في التغطية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، مما يعرض ملايين الأطفال لخطر الإصابة بالأمراض الفتاكة<sup>(34)</sup>.

40 - وبطول الربع الأخير من عام 2020، سُجل تقدم في استعداد معظم البلدان الأفريقية للبدء في إعطاء لقاحات كوفيد-19. غير أن منظمة الصحة العالمية ترى أن البلدان الأفريقية تواجه تحدياً في إنشاء النظم والبنية التحتية اللازمة للتسجيل بالموافقة على لقاح مرشح.

WHO Regional Office for Africa, "WHO and experts call for urgent action to safely resume (34) immunization services amid COVID-19 pandemic", 23 November 2020.



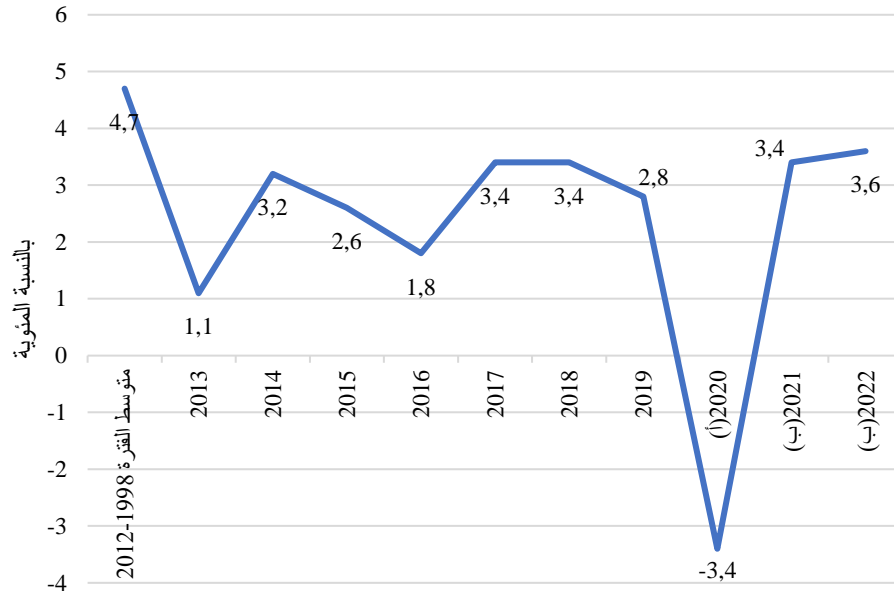
41 - ويفتقر العديد من البلدان الأفريقية إلى الحيز المالي اللازم لزيادة التمويل المخصص لقطاع الصحة. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، كانت البلدان الأفريقية تنفق ما بين 8 دولارات و 129 دولاراً للفرد على الصحة مقارنة بمبلغ 4 000 دولار للبلدان المرتفعة الدخل<sup>(35)</sup>.

### ثالثاً - الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

42 - تواصل البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتعزيز التنمية المستدامة والسلام والاستقرار. ويتوقف اطراد التقدم على وجود بيئة دولية داعمة، بما في ذلك فيما يتعلق بتمويل التنمية والتجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على وجه الخصوص، مع مراعاة أن جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية التي نتجت عنها تعكسان مسار عقود من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على جبهة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فقد انخفض في عام 2020 نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بشكل حاد إلى ما يقدر بـ -3,4 في المائة<sup>(36)</sup>، مما أدى إلى انقطاع نمو اقتصادي استمر 27 عاماً (انظر الشكل العاشر). وبينما كان الأثر أقل من المتوسط العالمي (-4,3 في المائة)، فإن هذا الرقم قد يقلل من شأن الأثر الحقيقي، بسبب ارتفاع مستوى الحيز غير الرسمي في اقتصادات بلدان أفريقية. ومن أجل التصدي للانكماش الاقتصادي وعواقبه الاجتماعية، دعا الأمين العام إلى زيادة التضامن الدولي وحث قادة مجموعة العشرين على اعتماد استجابة عالمية منسقة وحزمة تحفيز للبلدان النامية، وخطة عالمية للاستجابة الإنسانية بقيمة بليون دولار.

الشكل العاشر

#### نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، 1998-2021



المصدر: قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) المقدر.

(ب) المتوقع.

Agnes Gatome-Munyua and Nkechi Olalere, "Public financing for health in Africa: 15 per cent of an elephant is not 15 per cent of a chicken", *Africa Renewal* (October 2020)

*World Economic Situation and Prospects 2020* (United Nations publication, 2020) (36)

## ألف - تمويل التنمية

## المساعدة الإنمائية الرسمية

43 - وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفع إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى 161,2 بليون دولار<sup>(37)</sup>، مدفوعا بزيادة الإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالجائحة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,5 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2019. وكان مجمل الزيادة البالغة 12 بليون دولار في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية موجهة لدعم التصدي لجائحة كوفيد-19<sup>(38)</sup>، مما لم يترك سوى القليل جدا للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والصناعة وتطوير البنية التحتية، وهو أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة والتحول الهيكلي في الأجل الطويل. وأنفقت مؤسسات الاتحاد الأوروبي 9 بلايين دولار على التصدي لجائحة كوفيد-19 في عام 2020. وإذا نُظر إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية باعتبار النسبة التي تمثلها من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، اتضح أن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 0,32 في المائة، بعد أن كانت 0,30 في المائة في عام 2019. وعلى الرغم من الزيادة في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في عام 2020، فإنها لا تزال أقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في 0,7 في المائة وأعيد تأكيده في خطة عمل أديس أبابا. ولم تحقق أو تتجاوز الهدف المتعلق ببلوغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي 0,7 في المائة سوى البلدان الستة التالية: ألمانيا (0,73 في المائة)، والدانمرك (0,73 في المائة)، والسويد (1,14 في المائة)، ولكسمبرغ (1,02 في المائة)، والنرويج (1,11 في المائة)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظيمة وأيرلندا الشمالية (0,70 في المائة)<sup>(39)</sup>.

44 - وفي عام 2019، بلغ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من جميع الجهات المانحة الرسمية 60 بليون دولار (بقيمة دولار الولايات المتحدة في عام 2018)، أي 35,6 في المائة من مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لجميع البلدان النامية (171,6 بليون دولار). وشهدت حصة أفريقيا من مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى العالم النامي على مدى العقود الثلاثة الماضية انخفاضا مطردا (الشكل الحادي عشر). ولم تكن هناك في وقت كتابة هذا التقرير بيانات عن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في عام 2020 إلى أفريقيا.

45 - ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية 149,3 بليون دولار في عام 2019، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفاً بنسبة 0,45 في المائة عن عام 2018. ويشمل هذا القدر من المساعدة الإنمائية الرسمية تكاليف

(37) يشمل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية مجموعاً فرعياً من مكافئات منح المساعدة الإنمائية الرسمية يبلغ 158 بليون دولار و 3,18 بلايين دولار من سندات القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن المجموع الفرعي لمكافئات المنح يشمل 541 مليون دولار لتخفيف عبء الديون.

(38) في حدود هذا المبلغ، أنفقت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية 12 مليون دولار على الأنشطة المتعلقة بالتصدي لجائحة كوفيد-19. واستنادا إلى دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020، أشارت الجهات المانحة إلى أنها وجهت موارد من البرامج الإنمائية القائمة لعام 2020 إلى الأنشطة المتعلقة بالتصدي لجائحة كوفيد-19.

(39) OECD, "COVID-19 spending helped to lift foreign aid to an all-time high in 2020", detailed note, (39) 13 April 2021.

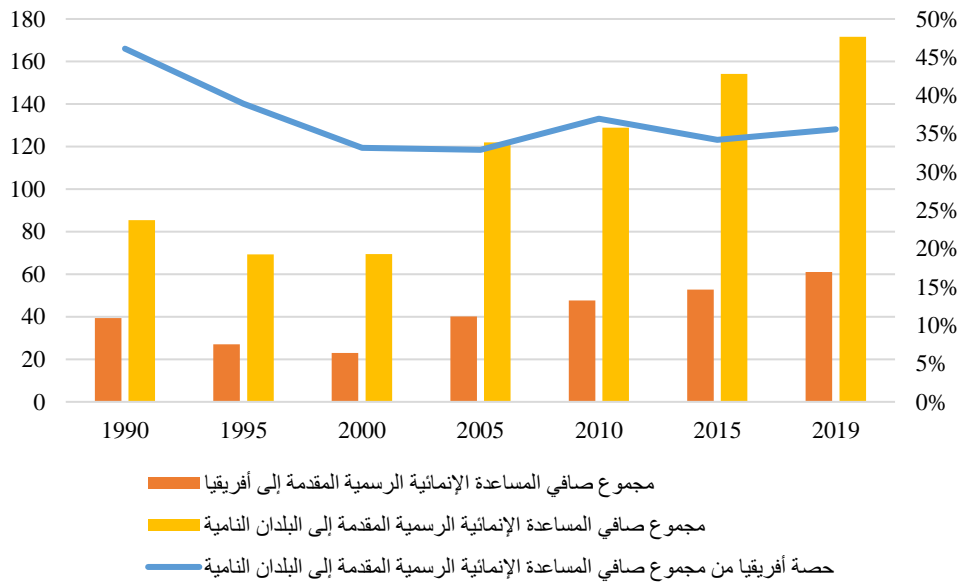
اللاجئين الموجودين في البلدان المانحة، والتي تراجعت إلى 9,6 بلايين دولار في عام 2019 بعد أن بلغت ذروتها في عام 2016 عند مستوى 16,7 بليون دولار.

46 - وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على صعيد ثنائي من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا 30,1 بليون دولار في عام 2019، منخفضاً بنسبة 1,1 في المائة خلال سنة اعتباراً من عام 2018، وهو ما يمثل حوالي 20 في المائة من إجمالي المبالغ المدفوعة للبلدان النامية. غير أن البيانات الأولية لعام 2020 تشير إلى زيادة بنسبة 4,1 في المائة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على صعيد ثنائي من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا بالقيمة الحقيقية في عام 2020 مقارنة بعام 2019، لتصل إلى 39 بليون دولار، أو حوالي 24 في المائة من مجموع صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من تلك البلدان (161 بليون دولار). بيد أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على صعيد ثنائي إلى أقل البلدان نمواً ببطء بنسبة 1,8 في المائة في عام 2020. وهذا أمر مقلق، لا سيما في ضوء الفجوة الكبيرة في التمويل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك البلدان.

الشكل الحادي عشر

مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا والبلدان النامية من جميع الجهات المانحة الرسمية

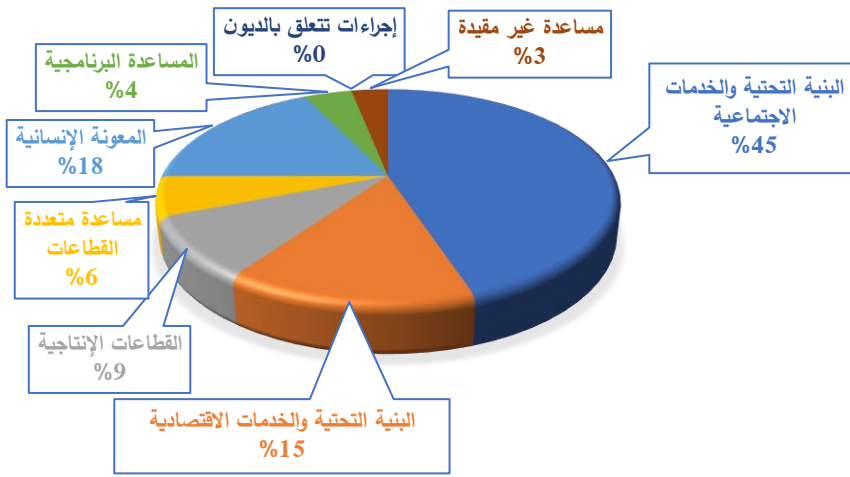
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## الشكل الثاني عشر

التزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا على الصعيد الثنائي، حسب القطاع، 2019



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

47 - وتظهر أحدث البيانات المتاحة عن التوزيع القطاعي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة على الصعيد الثنائي إلى أفريقيا من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2020 أن البنية التحتية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية حصلت على نصيب الأسد (45 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية)، تليها المعونة الإنسانية بنسبة 18 في المائة، ثم البنية التحتية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية بنسبة 15 في المائة و 9,2 في المائة، على التوالي. ولا يذهب سوى 0,01 في المائة إلى الإجراءات المتعلقة بالديون (انظر الشكل الثاني عشر). وهذا يدل على أن الجهات المانحة الرئيسية لأفريقيا من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، باستثناء اليابان، توجه المساعدة الإنمائية الرسمية نحو المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية على حساب القطاعات الإنتاجية. وفي عام 2019، خصصت اليابان 42 في المائة من إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا لمشاريع البنية التحتية الاقتصادية، تليها 23 في المائة للبنية التحتية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، و 13 في المائة لقطاع الإنتاج.

48 - وعلى مر السنين، انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في إجمالي التدفقات الخارجية إلى أفريقيا من أكثر من 40 في المائة بين عامي 2000 و 2004 إلى 18 في المائة في عام 2017<sup>(40)</sup>. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الحاد، فإن إسهامات المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية يمكن من الآن فصاعداً أن تؤدي دوراً محفزاً في تعزيز الحوكمة والتنمية المؤسسية في أفريقيا ودعم البلدان في تعبئة الموارد المحلية لسد الفجوة الضريبية الحالية التي تُقدر بما يتراوح بين 3 و 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(41)</sup>. ويمكن أيضاً تسخير المساعدة الإنمائية الرسمية لإطلاق المزيد من الموارد المالية من القطاع الخاص عن طريق التخفيف من المخاطر التي ترافق الاستثمار الخاص في أفريقيا.

African Union Commission and OECD, *Africa's Development Dynamics 2019: Achieving Productive Transformation* (Addis Ababa and Paris, 2019) (40)

International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa – Domestic Revenue Mobilization and Private Investment* (Washington, D.C., 2018) (41)

## الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

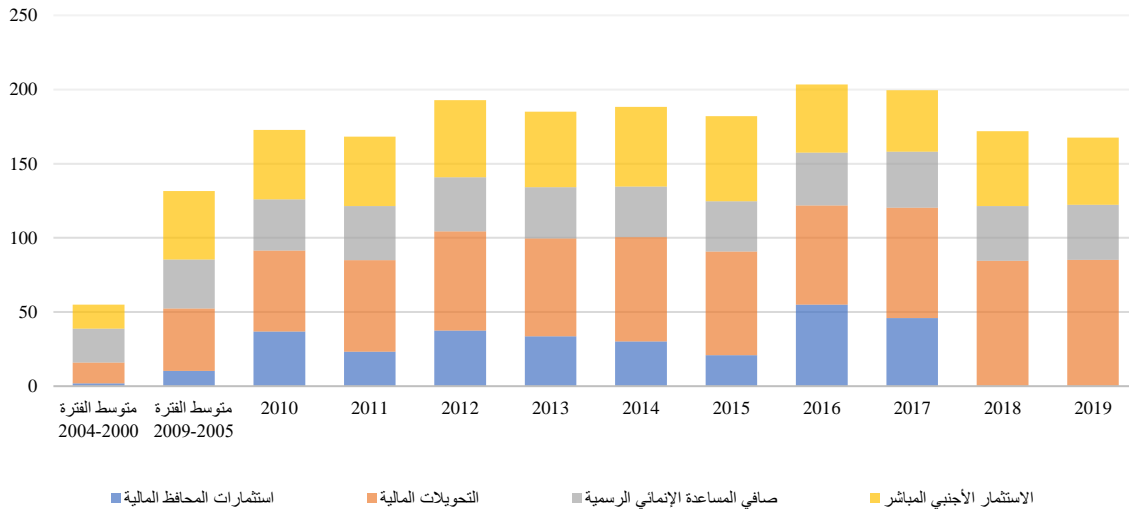
49 - يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا انخفضت بنسبة 18 في المائة، من 46 بليون دولار في عام 2019 إلى 38 بليون دولار في عام 2020. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل انخفاضاً كبيراً، إلا أنه أقل من المتوسط العالمي البالغ 42 في المائة في السنة نفسها. ومن المتوقع أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قاتماً في عام 2021<sup>(42)</sup>.

50 - وفي عام 2019، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أفريقيا بنسبة 10 في المائة، ليصل إلى 46 بليون دولار (انظر الشكل الثالث عشر). وظلت إثيوبيا وجنوب أفريقيا ومصر تجتذب معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا تزال حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي منخفضة عند نسبة 2,9 في المائة، مما يؤكد ضعف اندماج القارة في التمويل العالمي. وعلاوة على ذلك، لا تزال معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة إلى قطاع النفط والغاز، مما يعكس اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية، ومن ثم وضعيتها الهشة وضعفها إزاء الصدمات الخارجية.

الشكل الثالث عشر

### التدفقات المالية الخارجية إلى أفريقيا، 2000-2019

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

51 - وفي عام 2019، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال أفريقيا بنسبة 11 في المائة إلى 14 بليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى التباطؤ الحاد (55 في المائة) في التدفقات إلى المغرب، على الرغم من الزيادة بنسبة 11 في المائة في التدفقات إلى مصر. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب الأفريقي بنسبة 22 في المائة لتصل إلى 4,4 بلايين دولار. فقد وطّدت جنوب أفريقيا انتعاشها من عام 2018 بتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت أكثر من 4,6 بلايين دولار. وانخفضت تدفقات

UNCTAD, "Global foreign direct investment fell by 42 per cent in 2020, outlook remains weak", (42)

.24 January 2021

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 7,8 بلايين دولار، وانخفضت التدفقات إلى غرب ووسط أفريقيا بنسبة 21 في المائة (11 بليون دولار) و 7 في المائة (8,7 بلايين دولار)، على التوالي.

52 - ووفقا للاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا، بلغ إجمالي الالتزامات المالية الجديدة لتطوير البنية التحتية الأفريقية 100,8 بليون دولار في عام 2018، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 في المائة تقريبا مقارنة بعام 2017. غير أن إجمالي مدفوعات الأموال من قبل أعضاء الاتحاد لم يتجاوز 12,1 بليون دولار في عام 2018 مقارنة بالالتزامات بلغت 20,2 بليون دولار<sup>(43)</sup>.

### تخفيف عبء الديون

53 - سيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على قدرة البلدان على الحفاظ على اقتصاداتها والحصول على الموارد المالية. وقد وضعت جائحة كوفيد-19 عائقا كبيرا أمام هذا الطموح، حيث أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى مواجهة البلدان صعوبة في الوفاء بالديون. وفي الوقت نفسه، يحد خطر العجز عن تحمل الدين والتخلف عن السداد من إمكانية الحصول على تمويل إضافي للتخفيف من أثر الجائحة. وفي هذا السياق، دعا الأمين العام في آذار/مارس 2020 إلى استجابة متعددة الأطراف واسعة النطاق ومنسقة وشاملة يُخصص لها ما لا يقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(44)</sup>.

54 - وبينما تواصل البلدان الأفريقية جهودها لمكافحة جائحة كوفيد-19، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تعليق مدفوعات الديون لـ 73 من أفقر بلدان العالم. وفي نيسان/أبريل 2020، وافق صندوق النقد الدولي على إعفاء فوري من سداد خدمة الدين لـ 19 بلداً أفريقياً<sup>(45)</sup>، وغطى ذلك الإجراءات التزامات الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي لفترة أولى من ستة أشهر. وتم تمديد المبادرة حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشملت 23 بلداً أفريقياً في المجموع<sup>(46)</sup>.

55 - وجرى تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي قررتتها مجموعة العشرين في نيسان/أبريل 2020، مرتين حتى نهاية عام 2021. وبحلول نيسان/أبريل 2021، أسفرت المبادرة عن تخفيف عبء خدمة الدين عن 29 بلدا أفريقيا بمقدار 5,7 بلايين دولار<sup>(47)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، انتقلت مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2020 على الإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، مما فتح الباب أمام أشكال أوسع نطاقا من تخفيف عبء الديون على أساس كل حالة على حدة.

(43) Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa – 2018* (2018)

(44) الأمم المتحدة، "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للأثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19"، آذار/مارس 2020.

(45) IMF, "IMF Executive Board approves immediate debt relief for 25 countries", press release No. 20/151, 13 April 2020

(46) IMF, "The IMF Executive Board extends immediate debt service relief for 28 eligible low-income countries for another six months", press release No. 20/304, 5 October 2020

(47) World Bank, *Global Economic Prospects, June 2021* (Washington, D.C., 2021); and World Bank, "COVID 19: debt service suspension initiative", 8 April 2021

56 - غير أن مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لا ينطبقان إلا على الديون الثنائية الرسمية المستحقة لأعضاء مجموعة العشرين، والتي تمثل نحو الثلث من خدمة الدين الخارجي للبلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة. وبينما يُشجّع القطاع الخاص بقوة على المشاركة، لم ينضم إلى المبادرة أي دائن تجاري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من ضيق في السيولة غير مؤهلة للاستفادة. وعلاوة على ذلك، تنتظر وكالات التصنيف الائتماني إلى التقييد بمبادرة تعليق سداد خدمة الدين باعتباره دليلاً على خطر التخلف عن السداد، وخفضت تصنيف بعض البلدان المستفيدة، مما يزيد من تقادم وضعها المالي ويقوض جهود تخفيف عبء الديون. ففي شباط/فبراير 2021، خفضت وكالة فيتش (Fitch Ratings) تصنيف إثيوبيا من B إلى CCC، مشيرة صراحة إلى التزام البلد بالإطار المشترك كسبب لذلك<sup>(48)</sup>. ويفسر هذا جزئياً محدودية الانضمام إلى المبادرة (45 بلداً من أصل 73) وبالأخص إلى الإطار المشترك (لم تتضمن له حتى الآن سوى 3 بلدان من أصل 73 بلداً مؤهلاً، والبلدان الثلاثة جميعها من أفريقيا).

57 - وبحلول شباط/فبراير 2021، تمت الموافقة على حزم تخفيض الديون بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لـ 37 بلداً، منها 31 بلداً في أفريقيا. والصومال هو آخر بلد يستفيد من هذه المبادرة، في حين لا تزال إريتريا والسودان في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار (انظر الجدول 3).

### الجدول 3

البلدان المستفيدة حالياً والمحتمل أن تستفيد من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون، شباط/فبراير 2021

الحالة	البلدان
مرحلة ما بعد الإنجاز	إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر
مرحلة اتخاذ القرار	الصومال
مرحلة ما قبل اتخاذ القرار	إريتريا والسودان

المصدر: صندوق النقد الدولي.

58 - وارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من 40 في المائة إلى 61 في المائة خلال الفترة 2011-2018، مما يجعلها أسرع منطقة في مراكمة الديون. ومع ذلك، لا يزال ذلك يعتبر منخفضاً مقارنة بمتوسط البلدان المتقدمة النمو (105 في المائة)<sup>(49)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

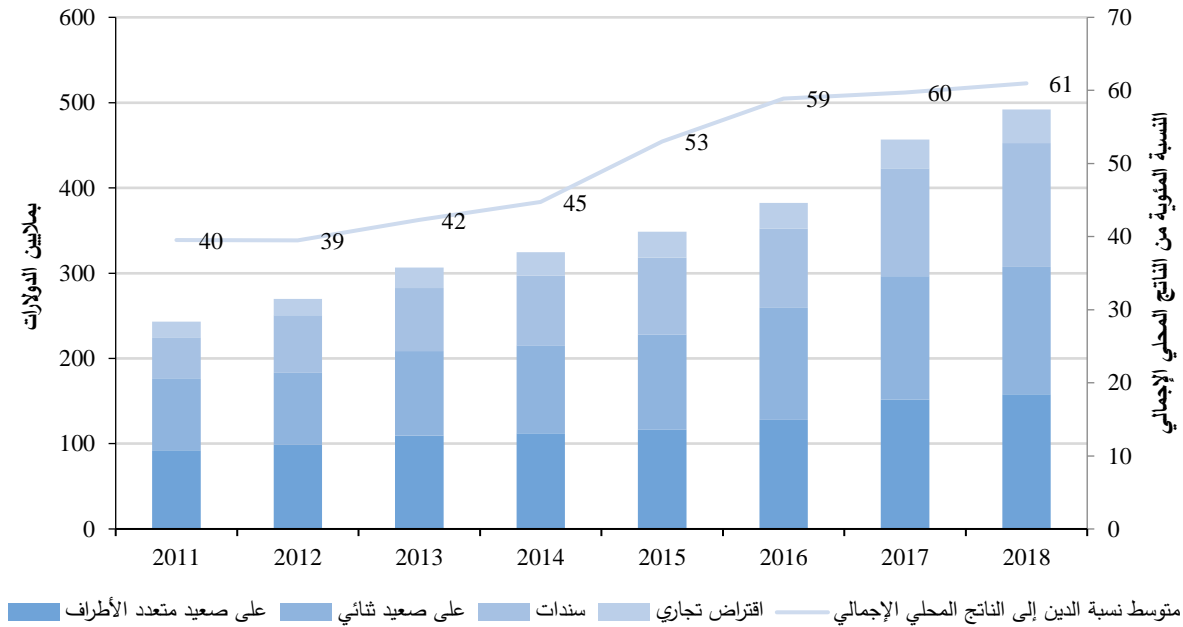
(48) Fitch Ratings, "Fitch downgrades Ethiopia to 'CCC'", 9 February 2021

(49) IMF, Global Debt Database

حصّة الاقتراض التجاري في الدين العام لأفريقيا ظلت ترتفع على مر السنين، والكثير منها بالعملة الأجنبية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف لدى البلدان الأفريقية بزيادة تعرضها لمخاطر أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، على مدى السنوات الأربع المقبلة، سيحل موعد تسديد ما نسبته 53 في المائة من مدفوعات الديون الخارجية المستحقة على إثيوبيا وتشاد وزامبيا (البلدان الثلاثة الوحيدة التي انضمت إلى الإطار المشترك) إلى الجهات المقرضة من القطاع الخاص، بينما سيحل موعد تسديد ما نسبته 24 في المائة إلى الصين، و 16 في المائة إلى المؤسسات المتعددة الأطراف، و 7 في المائة إلى بلدان أخرى<sup>(50)</sup>. ومع الارتفاع غير المسبوق في الدين على الصعيد العالمي الذي بلغ 24 تريليون دولار في عام 2020<sup>(51)</sup>، من المرجح أن يكون متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة قد زاد أكثر بسبب جائحة كوفيد-19 (انظر الشكل الرابع عشر).

الشكل الرابع عشر

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، 2011-2018



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المخاطر المالية.

59 - وقد استُخدم جزء كبير من الديون السيادية لأفريقيا لتمويل مشاريع البنية التحتية، حيث أُنفق عليها في المجموع أكثر من 600 بليون دولار من القروض منذ عام 2013<sup>(52)</sup>. ومع ذلك، تضاعف في السنوات العشر الماضية متوسط مدفوعات خدمة الدين الخارجي ثلاث مرات تقريبا، ليمثل نسبة 13 في المائة من

Tim Jones, "Private lenders main recipients of debt payments from crisis countries", Jubilee Debt (50) Campaign, 9 February 2021.

(51) انظر: [www.iif.com/Research/Capital-Flows-and-Debt/Global-Debt-Monitor](http://www.iif.com/Research/Capital-Flows-and-Debt/Global-Debt-Monitor).

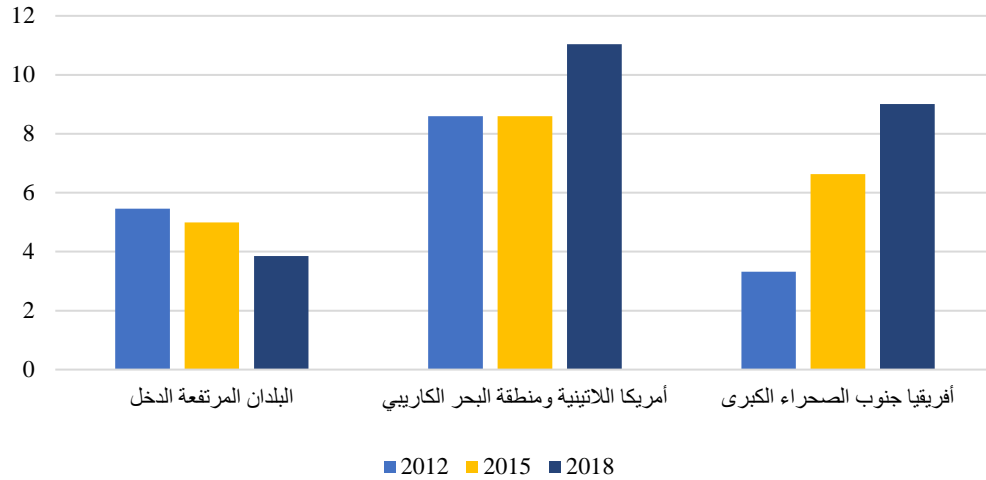
Zega Ras-Work, "After COVID-19: Africa's sovereign debt crisis and a new international economic order", Medium, 2 February 2021 (52)



إيرادات الحكومات الأفريقية. وفي عام 2018، أُفيد بأن معدل مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الإيرادات بلغ نسبة 9,0 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة 3,9 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل ونسبة 11,0 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل الخامس عشر). وفي عام 2019، مثل مجموع خدمة الدين نسبة قدرها 3,5 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة 2,1 في المائة في جنوب آسيا ونسبة 7,0 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل السادس عشر). وتحد التكاليف المفرطة لخدمة الدين من الموارد المتاحة للتنمية والقطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، فإن معالجة جميع العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في إدارة الديون تتطلب إعطاء الأولوية لإنشاء المؤسسات المناسبة من أجل التصدي لتعبئة الموارد المحلية بوصفها القوة الدافعة لتمويل التنمية.

الشكل الخامس عشر

مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومناطق أخرى، 2012-2018

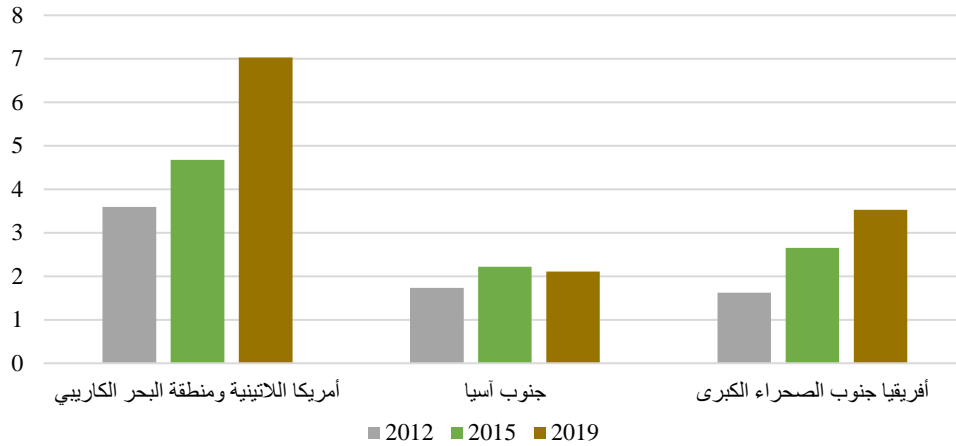


المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على هذا الرابط:

[.https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators](https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators)

## الشكل السادس عشر

مجموع مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومناطق أخرى، 2012-2019



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على هذا الرابط: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

## التدفقات المالية غير المشروعة

60 - في كل عام، تخرج من القارة مبالغ تُقدر بنحو 88,6 بليون دولار في شكل تدفقات مالية غير مشروعة - أي ما يقرب من نصف ما تحتاج إليه أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة<sup>(53)</sup>. وتعود هذه التدفقات إلى ثلاثة مصادر رئيسية، هي: المصادر التجارية، بما في ذلك التهرب الضريبي، والتلاعب بقيم الفواتير التجارية، والتعسف في تسعير التحويلات المالية (65 في المائة)؛ والأنشطة الإجرامية (30 في المائة)؛ والرشوة والسرقة من قبل المسؤولين الحكوميين الفاسدين والمتعاونين معهم (5 في المائة)<sup>(54)</sup>.

61 - وتعادل التدفقات المالية غير المشروعة السنوية في أفريقيا 3,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وبلغ مجموع هروب رؤوس الأموال غير المشروعة من أفريقيا 836 بليون دولار خلال فترة 2000-2015، أي بمعدل 56 بليون دولار سنوياً، مما يجعل أفريقيا دائناً صافياً للعالم مقارنة بمجموع رصيد ديونها الخارجية الذي بلغ 770 بليون دولار في عام 2018.

62 - ويؤثر عدم وجود تعاون ضريبي دولي كاف مع البلدان المستقبلية للتدفقات المالية غير المشروعة تأثيراً سلبياً في قدرة الدول الأفريقية الأعضاء على استردادها. وحتى الآن، لم يتم استرداد سوى ما مجموعه 1,53 بليون دولار وإعادتها إلى أفريقيا، وهو ما لا يتجاوز نسبة 0,2 في المائة من مجموع التدفقات المالية غير المشروعة للمنطقة. ويشكل كبح هذه التدفقات أولوية عليا ومسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

(53) *Economic Development Report in Africa 2020: Tackling Illicit Financial Flows in Africa for Sustainable Development* (United Nations publication, 2020).

(54) *Economic Commission for Africa, Illicit Financial Flows: Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa* (Addis Ababa, 2015).

## باء - التجارة

63 - لا تزال التجارة تشكل قناة رئيسية يمكن من خلالها لأفريقيا أن تعبئ الموارد لتحقيق تحولها، وأن تجسد تكاملها إقليميًا وعالميًا. ووفقًا للأونكتاد، بلغ مجموع المبادلات التجارية لأفريقيا في الفترة 2015-2019 مبلغ 760 بليون دولار سنويًا في المتوسط، وهو ما يمثل نسبة 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، ولا تمثل التجارة بين البلدان الأفريقية سوى نسبة 16 في المائة من مجموع المبادلات التجارية. ووفقًا لما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من المتوقع أن تتخفف عائدات صادرات أفريقيا من الوقود بمقدار 65 بليون دولار لتصل إلى 101 بليون دولار في عام 2020 بسبب انهيار أسعار النفط.

64 - وظلت مبادرة المعونة لصالح التجارة تسهم في البنية التحتية عبر الحدود والتكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال تمويل مشاريع الطرق عبر الحدود، وتعزيز صناديق تطوير القطاع الخاص والتشجيع على تيسير التجارة، والتنمية الزراعية، وتوليد الطاقة، ودعم صغار المنتجين. وبلغت مدفوعات المعونة العالمية لصالح التجارة حوالي 45,4 بليون دولار في عام 2018، بزيادة نسبتها 4,1 في المائة عن عام 2017، وارتفعت أكثر لتصل إلى 45,6 بليون دولار في عام 2019. ومن أصل هذا المبلغ، حُصص مبلغ 18 بليون دولار أو ما نسبته 39,5 في المائة من المجموع لأفريقيا في عام 2019. وكانت الحصص الأكبر من مدفوعات المعونة لصالح التجارة المقدمة لأفريقيا في عام 2019 موجهة إلى الطاقة (4,8 بلايين دولار)، والزراعة (4,1 بلايين دولار)، والنقل والتخزين (3,6 بلايين دولار)، والخدمات المصرفية والمالية (2,3 بليون دولار)<sup>(55)</sup>.

## جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

65 - ظل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور هام في تنمية أفريقيا. وأصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب هامًا لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، بلغ تمويل البنية التحتية المقدم من الصين، بما في ذلك من خلال مبادرتها المسماة مبادرة الحزام والطريق، ما مقداره 25,7 بليون دولار في عام 2018 - بزيادة نسبتها 32 في المائة عن العام السابق وزيادة بنسبة 65 في المائة عن متوسط الفترة 2015-2017. وفي الواقع، شكل التزام الصين بتطوير البنية التحتية ثاني أكبر التزام بقيمة 25,7 بليون دولار (26 في المائة)، بعد التزامات حكومات أفريقيا البالغ قدرها 37,5 بليون دولار (37 في المائة)<sup>(56)</sup>. وتعهدت الهند بتقديم مبلغ قدره 762 مليون دولار في عام 2018 لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، في أبواب المياه والصرف الصحي والنقل، وهو أعلى بقليل من المبلغ الذي التزمت به في عام 2017 ومقداره 700 مليون دولار<sup>(57)</sup>. وفي عام 2020، قدمت الهند أيضًا مبلغ 338,71 مليون دولار من خطوط الائتمان الميسرة إلى سبعة بلدان أفريقية لبناء مستشفيات ومباني للبرلمانات، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، ومشاريع الطاقة الشمسية والمياه<sup>(58)</sup>. وقدمت دول عربية وبلدان مجموعة البريكس، وهي الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، تعهدات تمويلية كبيرة لتطوير البنية التحتية، مقدارها 2,4 بليون دولار و 500 مليون دولار، على التوالي، في عام 2018<sup>(59)</sup>.

(55) انظر: [www.oecd.org/dac/aft/aid-for-tradestatisticalqueries.htm](http://www.oecd.org/dac/aft/aid-for-tradestatisticalqueries.htm).

(56) Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa – 2018*. باستثناء جنوب أفريقيا، وهي عضو في الاتحاد، وقد استثمرت 1,055 بليون دولار في عام 2018.

(57) Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa – 2018*.

(58) إسواتيني، وجزر القمر، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وكينيا، ونيجيريا.

(59) Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa – 2018*.

## رابعاً - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

66 - في ظل جائحة كوفيد-19، كثفت منظومة الأمم المتحدة من جهودها لدعم تصدي البلدان الأفريقية لكوفيد-19. وركزت هذه الجهود على تعزيز الاستجابة الإقليمية للاتحاد الأفريقي من خلال الدعوة ودعم السياسات، واستجاباته التنفيذية في القطاعات الصحية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية. وتجاوبت الأمم المتحدة، عن طريق أنشطتها في مجال الدعوة، مع طلب الاتحاد الأفريقي اتخاذ تدابير خاصة لإيجاد حيز مالي، وقدمت الدعم لعمليات صنع القرار بتقديم توصيات محددة في مجال السياسات. وفي هذا الصدد، أصدر الأمين العام موجزا سياساتيا تناول فيه أثر كوفيد-19 في أفريقيا وأكثر من 20 مسألة من المسائل المواضيعية<sup>(60)</sup>، من بينها الديون والإعاقات والمرأة وكبار السن والأطفال والأمن الغذائي والتغطية الصحية الشاملة والسياحة والتعليم والعمل، وغيرها. وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي ينسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى معالجة الأثر الصحي المباشر لكوفيد-19 والآثار الثانوية على الناس والنظم. وتضمنت 26 خطة وطنية وثلاث خطط إقليمية في أفريقيا. وجرى تعبئة مبلغ يتجاوز 1,2 بليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 33 في المائة من الاحتياجات المحددة في البلدان الأفريقية. وكان الهدف من إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19 هو توفير استجابة اجتماعية اقتصادية عاجلة في غضون فترة زمنية تتراوح بين 12 شهرا و 18 شهرا. ووضع 47 فريقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أفريقيا اللمسات الأخيرة على خططها الخاصة بالاستجابة الاجتماعية الاقتصادية، بتمويل قدره 12,1 بليون دولار<sup>(61)</sup>. وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، دعمت الأمم المتحدة الاستجابة التي تقودها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. فعلى سبيل المثال، شاركت منظمة الصحة العالمية في فرقة العمل الأفريقية للتصدي لفيروس كورونا وحرصت على التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. وشاركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في رئاسة فريق عامل معني بسلاسل الإمداد، وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم الأساسي في تخزين اللوازم الصحية من خلال تنظيم رحلات الأمم المتحدة المسماة "الرحلات الجوية التضامنية". وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم في وضع تصور للمنصة الأفريقية للوزم الطبية، وهي منصة يُتوقع منها أن تُيسر شراء ما يلزم من المعدات الطبية الاستراتيجية المعتمدة والفعالة من حيث التكلفة. وتواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى ضمان حصول الجميع على اللقاحات من خلال آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن استجابة الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2021/8).

67 - وواصلت منظومة الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم البرنامجي لمؤسسات الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء في تعزيز التكامل الإقليمي والبنيات التحتية والتصنيع. فعلى سبيل المثال، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منصة التبادل التجاري الأفريقي، وهي منصة إلكترونية يُراد منها تعزيز التجارة الإلكترونية بين الشركات استنادا إلى قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظم الأونكتاد دورات تدريبية ولبناء القدرات استفاد منها أكثر من 100 شابا من ربات المشاريع بشأن الفرص المتاحة من خلال

(60) القائمة الكاملة للموجزات السياساتية التي أعدها الأمين العام متاحة على هذا الرابط: [www.un.org/en/coronavirus/un-secretary-general](http://www.un.org/en/coronavirus/un-secretary-general).

(61) يشمل الرقم عددا ضئيلا من الخطط المشتركة بين الحكومات والأمم المتحدة.

منطقة التجارة الحرة. وشرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ مشاريع لتحسين البنية التحتية للطاقة في عدة بلدان أفريقية<sup>(62)</sup>. وعلاوة على ذلك، كوّنت كيانات الأمم المتحدة برامجها الحالية. فعلى سبيل المثال، واعتباراً لما للجائحة من تأثير سلبي على سلاسل القيمة والإمداد العالمية والإقليمية والوطنية، عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية مع جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على التوالي، لتعزيز الأدوات التي تستهدف تكييف استراتيجيات التجارة والأعمال من أجل التصدي لكوفيد-19. وأنشأ الصندوق المشترك للسلع الأساسية مرفقا للسيولة في حالات الطوارئ لتوفير دعم رأسمالي عاجل للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة في القطاع الزراعي التي تعاني من تأثير كوفيد-19 على سلاسل القيمة العالمية للسلع الأساسية<sup>(63)</sup>.

## خامسا - الخلاصة والتوصيات

68 - واصلت البلدان الأفريقية النهوض بتنفيذ أولوياتها الإنمائية، بما في ذلك في مجال تطوير البنية التحتية والتصنيع والصحة. ويشكل بدء المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإطلاق المرحلة الثانية من برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا معلمين من المعالم الهامة في هذا الصدد. وعلى الرغم من ذلك، وعلى نحو ما أبرزه هذه التقرير، اتسمت الجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية في عام 2020 بصعوبات كبيرة نجمت عن جائحة كوفيد-19.

69 - فالجائحة تهدد بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العقود العديدة الماضية في أفريقيا. فقد ضاعفت حجم التمويل اللازم لتوفير الخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وأثرت إجراءات الإغلاق الجزئي للمدارس والضغط المتزايد على نظم الرعاية الصحية تأثيرا سلبيا على أنفس مورد لدى أفريقيا، ألا وهو رأسمالها البشري. وأضعفت عمليات الإغلاق العام ووقف الإنتاج القدرات الإنتاجية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، أبرزت الجائحة اعتماد البلدان الأفريقية القوي على الخارج في مجالات أساسية لتنميتها، مثل قطاع الصحة. وإذا لم تتخذ تدابير عاجلة، فمن المحتمل جدا أن يترك الركب القارة الأفريقية خلفه. وفي ظل هذه الخلفية، سوف تحتاج البلدان الأفريقية وشركاؤها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لضمان أن تعزز الاستجابة للأزمة قدرة القارة على مواجهة الصدمات المستقبلية وتسرع نسق التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

70 - ونتيح الجائحة، بغض النظر عن أثرها السلبي، فرصا لتنمية البلدان الأفريقية. فبعد أن حلت جائحة كوفيد-19، لجأت البلدان إلى الأسواق المحلية والإقليمية لشراء السلع الأساسية، مثل اللوازم الطبية ومعدات الوقاية. وينبغي لجهود التعافي أن تركز على التحول من الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية إلى إنشاء وتعزيز سلاسل إقليمية ومحلية من شأنها أن تقلل من تبعية القارة وتزيد من قدرتها على الصمود.

71 - ثم إن بدء المبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يهيئ بيئة ملائمة لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية قوية. غير أن نمو المنتجات ذات القيمة المضافة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيرتفع إلى حد كبير بما يُعتمد في المفاوضات من قواعد تتعلق بالمنشأ. فالمفاوضات بشأن

(62) إسواتيني، ورواندا، والسودان، وغانا، وكينيا، ومصر، والمغرب، والنيجر.

(63) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في التقرير المرحلي عن تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (2016-2025)، اليونيدو، الوثيقة IDB.48/9-PBC.36/9.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينبغي أن تتوجه نحو تحقيق الاتساق التدريجي بين القواعد التنظيمية القائمة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف خفض التدرج لعدد القواعد الخاصة بمنتجات بعينها والتحول إلى تطبيق قواعد عامة متكافئة.

72 - ويُتوقع أن تؤدي البلدان الأفريقية التي تحتل المراتب الأولى في مؤشر التعقيد الاقتصادي، بسبب ميزتها النسبية وتنوع اقتصاداتها، دورا هاما في إنشاء سلاسل قيمة إقليمية أكثر تكاملا وفي تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وسيكتسي التزامها بالتنفيذ المبكر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أهمية بالغة للدفع قدما بالتكامل الإقليمي.

73 - وسيكون من الضروري تبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيدها من أجل منعها من تأخير تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، سيكون إنشاء آلية قوية وموثوقة لتسوية المنازعات أمرا بالغ الأهمية لتجنب إجراءات إغلاق الحدود الباهظة التكلفة وكفالة نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

74 - وقد أثبت برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا أنه إطار هام لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. فقد ساعد على حفز الالتزام السياسي وحشد المزيد من التمويل من أجل تطوير البنية التحتية في القارة. وسيتعين على البلدان الأفريقية أن تبذل جهودا من أجل التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتعبئة المزيد من التمويل من القطاع الخاص للبنية التحتية، مع العناية في الوقت نفسه بالحوكمة والتنمية المؤسسية، بسبب منها القيام بإصلاحات تنظيمية. ويمكن أن تساعد الاستفادة من الرقمنة في تحسين الوفورات والكفاءة ومنع الفساد من خلال زيادة الشفافية.

75 - ويتيح التعافي الفرص أمام البلدان الأفريقية لكي تعزز التحولات والصناعات المراعية للبيئة مثل تجهيز المنتجات الزراعية وصنع المستحضرات الصيدلانية التي ستزيد من قدرة القارة على الصمود وقدرتها على الاستجابة لتوقف سلاسل الإمداد الغذائي والطبي. وثمة مبادرات جديدة بالثناء جارية بالفعل، مثل مبادرة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية لتحفيز قدرة الشركات الأفريقية ذات الصلة بقطاع الصحة على مجابهة الجوائح. وبهدف اغتنام هذه الفرصة بالكامل، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تتصدى للحواسر الهيكلية والمؤسسية التي تعترض التصنيع منذ أمد بعيد.

76 - وظلت قلة تغطية البيانات الناجمة عن ضعف القدرة الإحصائية، على الرغم من أهميتها في صنع القرار القائم على الأدلة وفي صياغة السياسات، تعوق قدرة البلدان الأفريقية على التصدي لتحديات الرعاية الصحية. ويمثل ذلك تحديا كبيرا أمام إنتاج بيانات جيدة في الوقت المناسب، الأمر الذي يلزم أن تُعطاه الأولوية نظرا لما له من أهمية في ضمان كفاءة وفعالية الاستجابات السياساتية.

77 - وتؤثر أيضا قطاع الصحة سلبا بالافتقار إلى الحيز المالي الذي يتيح زيادة التمويل في الأوقات الحرجة. وعلى الرغم من اتخاذ البلدان الأفريقية تدابير لزيادة الاعتماد على الذات والحد من الاعتماد على المعونة الخارجية، من اللازم بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة تعبئة الموارد المحلية دعما لتمويل التنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تستفيد البلدان الأفريقية من زيادة التمويل من القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك بالاستفادة من السوق المتنامية لصناديق المعاشات التقاعدية والتأمين التي يُقدر أن تكون قد تجاوزت تريليون دولار بحلول عام 2019.

78 - وعلى نحو ما يوضحه هذا التقرير، فإن للتدفقات المالية غير المشروعة تأثيرا خطيرا على التنمية في أفريقيا. ولمعالجة هذه المشكلة، تقتضي الحاجة تعزيز المساءلة والشفافية المالية ضمن نظام حوكمة

دولي أقوى يؤدي إلى اعتماد معايير وقواعد عالمية ويشجع على تعزيز التعاون الضريبي، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030 (A/75/810، المرفق). وفي هذا الصدد، فإن البلدان الأفريقية مدعوة لأن تعزز هيئاتها الوطنية المعنية بالضرائب والجمارك وإنفاذ القانون، وأطرها التنظيمية لتزويدها بالأدوات اللازمة لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، كما أن البلدان الشريكة مدعوة لأن تكشف تعاونها لتحديد التدفقات المالية غير المشروعة وإعادتها من حيث أتت. والجمعية العامة مدعوة إلى بذل الجهود من أجل وضع إطار شامل يعالج التدفقات المالية غير المشروعة بطريقة متكاملة تعالج الثغرات التنظيمية القائمة.

79 - ويتوقف تخفيف أثر الجائحة و"البناء على نحو أفضل من أجل المستقبل" على بذل جهود من أجل التخفيف من عبء الديون وقدرة البلدان الأفريقية على الحصول على التمويل في أسواق رأس المال الدولية. بيد أن تخفيض وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لدرجة الائتمان السيادي للبلدان الأفريقية يعوق هذه الجهود. فلا بد من إجراء مزيد من الحوار وإقامة شراكات متعددة الجهات صاحبة المصلحة بين الدول الأعضاء ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية بغية اعتماد معيار موحد وعادل للتصنيف الائتماني للبلدان الأفريقية.

80 - ولا يزال الفشل في إنجاز جولة الدوحة الإنمائية وعدم الوفاء بوعودها يعرقلان الجهود التي تبذلها أفريقيا لتسخير فوائد التجارة من أجل تميمتها. وقد زاد من حدة هذه الحالة الاتجاهات الحمائية الإضافية الأخيرة للتجارة، ولا سيما فيما يتعلق باللوازم الطبية، بسبب الجائحة. ويخضع المجتمع الدولي، أكثر من أي وقت مضى، لاختبار العمل معا من أجل استعادة الثقة جماعيا في عملية التفاوض التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية والبناء على نحو أفضل من أجل المستقبل.

81 - ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما للتمويل، حيث مثل نسبة 20 في المائة من التدفقات المالية الخارجية لأفريقيا في عام 2018، وهو قادر على مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها على الصمود الاقتصادي أثناء الأزمات ودعم فرص العمل والنمو والحفاظ عليهما طوال فترة التعافي. غير أن تركيز هذا الاستثمار بقوة على الصناعات الاستخراجية يسهم في ضعف أفريقيا إزاء الصدمات الخارجية. ولذا ينبغي اتخاذ تدابير من أجل التشجيع على تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل قطاعات صناعية أخرى والبنيات التحتية.

82 - وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تُوجَّه أساسا نحو البنية التحتية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية، فبإمكانها أن تؤدي دورا تحويليا إذا ما وُجَّه مزيد من الدعم نحو استكمال جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية وبناء المؤسسات. وترتكز خطة عام 2030 وخطة عام 2063 على مسألة الإمساك بزمام الأمور والتمكين باعتبارهما مبدأين يوجهان الشراكات الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تركز الجهود المبذولة على المسائل ذات الأولوية التي ستعزز تولي أفريقيا لزمام الأمور في مواردها وقدراتها، ولا سيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، والتصنيع، والتجارة والتكامل الإقليمي، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والطاقة، ورأس المال البشري، والحوكمة.

83 - وقد حدثت تغيرات هامة على المستويين الإقليمي والعالمي منذ أن أنشأ الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها خريطة طريق للتنمية في القارة، واعتمدها الجمعية العامة للأمم

المتحدة باعتبارها إطارا للدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وقد مثل إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة عام 2030، وإقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لخطة عام 2063 في عام 2015 خطوة نحو مزيد من المواءمة بين الأولويات الأفريقية والدعم المقدم من الجهات الدولية صاحبة المصلحة. وعلى الرغم من أن خطة عام 2030 وخطة عام 2063 أصبحتا تشكلان خريطة الطريق الرئيسية صوب تنمية أفريقيا، فإن الحاجة تستدعي زيادة الاتساق، ولا سيما من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية والتنسيق في التنفيذ المشترك لكلتا الخطتين. وفي هذا الصدد، أُوصي بأن تعتمد الجمعية العامة رسميا خطة عام 2063 باعتبارها إطارا لتقديم الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، وأن تُدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والسبعين بندا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2063 وفي تزويدها بالدعم الدولي.

84 - وقد أكدت جائحة كوفيد-19 ضرورة تحقيق نقلة نوعية نحو إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ملائم للغرض المنشود من أجل النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز العولمة العادلة. فلنغتتم هذه الفرصة إذن لبناء نظام متعدد الأطراف أقوى. ففي الوقت الذي تستعد فيه أفريقيا للبناء على نحو أفضل من أجل المستقبل، تستدعي الحاجة تجديد الدعوة إلى التضامن العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول العادل على اللقاحات. وستواصل الأمم المتحدة دعم البلدان الأفريقية في مسيرتها صوب تحقيق التنمية المستدامة.